Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ID/2001/8
18 October 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
15 -05- 2002
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المرأة والرجل في الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية في لبنان

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠١

01-1042

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ..... هـ
مقدمة ١

أولاً- الإطار المفاهيمي وأدوات التحليل ٢

ألف- ماذا يقصد بإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة؟ ٢
باء- إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، والمساواة بين الجنسين ٢
جيم- النشاط الاقتصادي والمساواة بين الجنسين ٣
دال- البيئة التمكينية اللازمة لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة ٣
هاء- أدوات إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة ٤

ثانياً- موضوع المرأة والرجل في الزراعة ٦

ألف- القضايا ٦
باء- لمحة عامة إقليمية ١١

ثالثاً- حالة لبنان ١٩

ألف- السياق الراهن ١٩
باء- القدرات المؤسسية ٢٣
جيم- ملامح القوى العاملة في علاقتها بموضوع المرأة والرجل ٢٥
دال- الفوارق بين المرأة والرجل في الزراعة ٣٠
هاء- تجهيز المنتجات الزراعية في لبنان ٣٦
واو- قضايا المرأة والرجل في القطاع الصناعي ٣٨
زاي- الفوارق بين المرأة والرجل في تصنيع المنتجات الزراعية ٣٩

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات ٤٨

ألف- الاستنتاجات ٤٨
باء- التوصيات ٤٩

قائمة الجداول

١- المرأة والرجل في القوى العاملة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٥ ..... ١٢
٢- لبنان: معالم القطاع الزراعي ٢١

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣- لبنان: الملامح الاجتماعية-الاقتصادية لموضوع المرأة والرجل ٢٢
٤- التوزع القطاعي للقوى العاملة حسب موضوع المرأة والرجل، ١٩٩٧ ..... ٢٧
٥- توزع القوى العاملة حسب موضوع المرأة والرجل والنشاط، ١٩٩٧ ..... ٢٨
٦- متوسط الأجر الشهري للرجل والمرأة في مستويات مهنية مختارة ٢٨
٧- توزّع مرتبات العاملات، ١٩٩٧ ..... ٢٩
٨- توزّع العمال الزراعيين حسب مستوى التعليم، ١٩٩٧ ..... ٢٩
٩- نوع العمل في الزراعة وصيد الأسماك، ١٩٩٧ ..... ٣٠
١٠- فئات الاستخدام في الزراعة وصيد الأسماك، ١٩٩٧ ..... ٣٠
١١- توزّع القوى العاملة الصناعية في لبنان حسب الجنس والفئة ونشاط الصناعة الغذائية، ١٩٩٨-١٩٩٩ ..... ٤٠

قائمة الأطر

١- التحليل الاقتصادي المراعي لموضوع المرأة والرجل ٣
٢- دور المرأة في الزراعة في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا ١٤
٣- ملخص للاستراتيجية الوطنية اللبنانية المتعلقة بالمرأة ١٥
٤- الفوارق القائمة ما بين المرأة والرجل في الزراعة ٣٢
المرفق ٥٣
المراجع ٥٦

ملخص تنفيذي(*)

تهدف هذه الدراسة، المعدة في إطار برنامج عمل شعبة القضايا والسياسات القطاعية، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى تقييم التفاوت بين الجنسين في مجال الزراعة والصناعة الغذائية الزراعية في لبنان، وتقديم معلومات تفيد في صوغ السياسات في هذا المجال، وتحديد مجالات البحث المتصل بالسياسات التي ستتبع مستقبلاً وهي ترتكز، إلى حد بعيد، على المؤلفات المتوفرة وعلى تحليل البيانات الثانوية، وكذلك على معلومات مستمدة من مصادر لبنانية ذات صلة بالموضوع.

فمنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، وهو خطة لتمكين المرأة، يدعو الحكومات والجهات الفاعلة النشطة إلى ترويج سياسة تقتضي إدراج منظور قضايا المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة. وإدراج هذه القضايا يركز على المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً، ولا يركز على النساء باعتبارهن مجموعة مستهدفة. ومن أقصى الأهمية، لجعل استراتيجيات شمل قضايا المرأة والرجل بالمجرى الرئيسي للأنشطة تنجح في مواجهة قضايا المساواة بين الجنسين على صعيد السياسة العامة، أن توجد الإرادة السياسية عند أعلى المستويات وأن تتاح إحصاءات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط. وبما أن العلاقة بين زيادة العمالة والدخل، من جهة، والتمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين، من جهة ثانية، ليست علاقة مباشرة، فالنشاط الاقتصادي ليس شرطاً كافياً للمساواة بين الجنسين، وبالتالي ليس كل توظيف تمكينياً.

وفي عام ١٩٩٦، وكنتيجة مباشرة لمؤتمر بيجين، أنشئت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من أجل إدراج قضايا المرأة والرجل ضمن كل السياسات والخطط. وبالفعل، قدمت الهيئة إلى لجنة متابعة مؤتمر بيجين في نيويورك استراتيجية وطنية لحقوق المرأة اللبنانية، لكنها لم تبذل أي جهد يُذكر لتحويل هذه الخطة إلى إجراءات حسية. وحتى الآن، بُذلت بعض المساعي من خلال مشروع يضطلع به في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لاختيار وتدريب جهات تنسيق مختصة بقضايا المرأة والرجل في المؤسسات الحكومية والوزارات، لكي تصاغ سياسات وبرامج مراعية لهذه القضايا. وليس في الدستور اللبناني أي تمييز على أساس النوع الاجتماعي، كما أن قانون العمل اللبناني يعطي الرجل والمرأة حقوقاً متساوية في مكان العمل. ولكن بالرغم من ذلك، تتجه المعايير التقليدية، في كثير من الأحيان، وجهة مخالفة للحقوق الأساسية التي اكتسبتها المرأة اللبنانية. فدرجة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، سواء في المعترك السياسي أو في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، منخفضة. وقد حددت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية سلسلة من العراقيل التي تواجه المرأة اللبنانية العاملة، وهي تشمل التمييز في مكان العمل، واتفاقات العمل المنطوية على منافع أقل مما يحصل عليه الرجل، والقوالب الجامدة التي تختص بموضوع المرأة والرجل وتؤثر على اختيار ميدان الاختصاص في التعليم العالي، وتفشي بعض الممارسات الثقافية.

ويشكل النقص في البيانات المصنفة على أساس موضوع المرأة والرجل عائقاً رئيسياً في وجه الفهم التام لدور ومسؤولية المرأة في القطاع الزراعي. وعلى وجه التحديد، تتصف البيانات المتعلقة بلبنان فيما يخص حالة المرأة في الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية بأنها ناقصة ومستندة، في جزء كبير منها، إلى مسوح تختلف في فرضياتها وفي استخدامها لتقنيات التحليل. وينجم عن ذلك أن الإحصاءات المتوفرة هي، في كثير من الأحيان، غير متسقة. فلا يمكن، بالتالي، أن تشكل أساساً موثوقاً للمقارنة.

(*) ملاحظة المترجم: تعذر الحصول، أحياناً، على التسميات العربية الأصلية لبعض الهيئات والمؤسسات... فترجمت حسب الاقتضاء.

وثمة دلائل تشير إلى أن خطر الوقوع في الفقر أشد بين النساء الريفيات منه بين الرجال. ومجرى العادة هو أن مواجهة الفقر والتغلب عليه أصعب على النساء منه على الرجال. وليس في لبنان بيانات دقيقة عن الفقر، مع أن بعض الدراسات توحي بأن حصوله بين الريفيات وفي الأسر التي ترأسها نساء يفوق المتوسط.

وهناك تحيز على أساس موضوع المرأة والرجل فيما يتعلق بالحصول على الموارد في قطاعي الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية في البلدان النامية، ومنها لبنان. فعلى وجه الإجمال، لا تبتاع النساء الأرض، وخصوصاً الأرض الزراعية؛ ووراثتهن لها خاضعة لقيود يفرضها القانون و/أو يفرضها العرف الاجتماعي وملكية الأرض هي، في أغلب الأحيان، حكر على الرجال. ثم أن حصول المرأة على القروض مقيد بعدم توفر حقوق ملكية عقارية تكون كفالة لها. كما ان التكنولوجيا والخدمات الإرشادية والابتكارات التكنولوجية لا تستهدف، في العادة، احتياجات المرأة، وقلما تشجع المرأة على المشاركة. وبما أن الأطر المؤسسية ليست مجهزة لمعالجة الحالة الراهنة، تتقدم المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، ببرامج مهيأة لتلبية احتياجات المرأة.

وتتفق الآراء إجمالاً على أن موضوع المرأة والرجل، يؤدي دوراً هاماً في تحديد طريقة إنفاق الدخل. فالنساء يتجهن إلى إنفاق القسم الأكبر من مداخيلهن على الغذاء والتعليم والصحة. وبما أن معدل تسديد المرأة للقروض يفوق ما هو عليه لدى الرجال، فالوكالات والمنظمات غير الحكومية المانحة تنشط في استهداف الإناث. وقد أصبح الإقراض الجماعي سبيلاً يتبعه الكثيرون في إعطاء القروض في المناطق الحضرية والريفية على السواء - وخصوصاً للنساء. ومن مزايا الإقراض الجماعي ما يلي: تخفيض تكاليف الصفقات التي تفرض بموجب الأنظمة؛ وتشجيع الفقراء - ولا سيما النساء - على العمل الجماعي لأسباب مالية واجتماعية؛ وتحسن قدرة التسديد بسبب ضغط التنافس بين الأنداد وتضامن المجموعات.

وكثيراً ما تكمل النساء الريفيات دخل الأسرة بصنع منتجات الألبان ومواد حفظ الأغذية. وبين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية عدد يعمل في تدريبهن على تحسين وتسويق منتجاتهن. وفرقة الرحمة الدولية هي واحدة من المنظمات غير الحكومية الدولية التي تؤمن التدريب على تقنيات حفظ الأغذية وتساعد على إنشاء تعاونيات يتجمع فيها المزارعون. وتمكين المجتمع المدني بواسطة التأكيد على المشاركة والتفاعل والمساءلة هو في صميم الاستراتيجية التي أعدتها هذه الفرقة مستهدفة منها تحقيق الاستدامة. ويشهد المشروع المضطلع به في ببنين، في لبنان الشمالي، على نجاح استراتيجيتها، لأن المستفيدات يشعرن بأنهن يتمتعن بالقدرات وبأنهن استعدن احترام الذات.

ورغم الجهود التي تبذلها الآليات النسائية الوطنية، وهيئات التنمية الريفية الزراعية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لا تزال النساء يواجهن عقبات منغرسة في نفوس الذكور والإناث على حد سواء. فالأدوار التي درجت النساء على الاضطلاع بها في مكان العمل لا تزال هي هي، وكسر القوالب لا يزال مهمة كأداء لجميع المعنيين.

مقدمة

أجريت هذه الدراسة في إطار برنامج عمل شعبة القضايا والسياسات القطاعية، التابعة للإسكوا، لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهدفها الرئيسي هو تقييم الحالة الحاضرة للمعارف المتصلة بالتفاوت بين الجنسين في مجال الزراعة وصناعة المنتجات الغذائية الزراعية. وهي تستهدف أيضاً تقديم معلومات تفيد في صوغ السياسات في هذا المجال، وتحديد مجالات البحث المتصل بالسياسات التي ستتبع مستقبلاً. ثم انها ترتكز، إلى حد بعيد، على المؤلفات المتوفرة وعلى تحليل البيانات الثانوية، وكذلك على معلومات جمعت من منظمات مختارة ذات مصلحة في الأمر، ومن موظفين في وزارتي الزراعة والصناعة، ومؤسسات القطاع الخاص. والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان.

ويشكل هذا التقرير قاعدة لإدراج منظور موضوع المرأة والرجل ضمن الزراعة والصناعة الزراعية في لبنان. وهو يبرز المجالات التي يلزم فيها تعزيز قواعد البيانات الموجودة ذات الصلة بقضايا المرأة والرجل، والاستزادة من تفصيل المسوح توخياً لجمع المعلومات ذات الصلة بالمساهمات الفعلية للرجال والنساء معاً في أداء الزراعة وصناعة المنتجات الزراعية. ولهذه الأسباب، لا يمكن أن تُستخلص في هذه المرحلة إلا استنتاجات مؤقتة.

ويوجز الفصل الأول مفهوم إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، ثم يستعرض هذه القضايا والأمن الغذائي، ونقص البيانات، وإمكان الحصول على الموارد والخدمات، ويتطوق الى الفقر والتنمية الريفية، والاستراتيجيات الوطنية للمرأة عموماً وللمرأة في الزراعة خصوصاً. ويتضمن الفصل الثاني استعراضاً إقليمياً. ويركز الفصل الثالث على الحالة الراهنة للتنمية الاقتصادية، والزراعة، وملامح موضوع المرأة والرجل في الزراعة، والقدرات المؤسسية للزراعة. وتُبرز فيه أيضاً فوارق موضوع المرأة والرجل في الزراعة ومنها، مثلاً، الجوانب القانونية، ودوام العمل، وملكية الأرض، والتمويل، والخدمات. كما أنه يشمل الفوارق الموجودة داخل صناعة الأغذية، وضمنها، مثلاً، التركّز المهني، وفوارق الدخل (الأجور والمنافع)، والخبرات. ويناقش فيه كذلك مدى توفر التدريب، وبعض الأمثلة المتعلقة بدور المرأة في مؤسسات مختارة تعمل في مجال صناعة الأغذية. أما الفصل الرابع فيخرج باستنتاجات، ويقدم توصيات. ويحدد متطلبات بشأن المنظورات تختص بالدراسات التي ستجرى مستقبلاً.

وقد أعدت التقرير شدان حلزون تحت إشراف موظفي شعبة القضايا والسياسات القطاعية، عام ٢٠٠٠، وجرى تقديم مسودة صيغة له شكلت أساساً لاجتماع مناقشة عقد في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وكان من المشاركين فيه موظفون في الهيئات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن القضايا الزراعية وخبراء ريفيون وزراعيون وخبراء في تصنيع المنتجات الغذائية الزراعية يعملون في لبنان، وكذلك موظفون في شعبة القضايا والسياسات القطاعية. وقد أدخلت على مسودة التقرير تعديلات تستند إلى معلومات إضافية قدمها المشاركون.

أولاً- الإطار المفاهيمي وأدوات التحليل

ألف- ماذا يُقصد بإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة؟

يشكل منهاج عمل بيجين، وهو نتيجة من النتائج التي خرج بها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، خطة لتمكين المرأة. وهو يدعو الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى "تشجيع اعتماد سياسة عامة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة السياسات والبرامج بحيث يجري، قبل اتخاذ القرارات، تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل."

وترى خطة عمل الإسكوا "أن إدماج قضايا المرأة والرجل في النشاطات الرئيسية هو عملية يُتوخى منها تقدير الآثار التي تنجم، بالنسبة للنساء والرجال، عن أي عمل مخطط، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج، في أي ميدان وعلى كل المستويات. فهي استراتيجية غايتها جعل اهتمامات وتطلعات المرأة والرجل، على حد سواء، بُعداً أصيلاً من أبعاد تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستفيد النساء والرجال بالتساوي ويوضع حد للتفاوت. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل"[(١)].

ويطلب منهاج العمل الإقليمي إلى الحكومات أن تضع استراتيجيات وخطط عمل تتضمن مبادئ توجيهية بشأن تنفيذها. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قدم لبنان وعدة أعضاء آخرين في الإسكوا استراتيجيات وطنية لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، كمتابعة من هذه البلدان لمؤتمر بيجين[(٢)].

باء- إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، والمساواة بين الجنسين

يُعرف موضوع المرأة والرجل بأنه "مجموعة من الخصائص محددة ثقافياً التي يتبيّن بها السلوك الاجتماعي للمرأة والرجل والعلاقة التي تربط بينهما"[(٣)]، ويعتبر أداة تحليلية في دراسة عملية البناء الاجتماعي-الاقتصادي. وفي النوع الاجتماعي إشارة الى الأدوار التي تُبنى اجتماعياً ويؤديها كل من المرأة والرجل وتوكل إليهما على أساس الجنس. وبمرور الزمن، يمكن أن تتغير هذه الأدوار تبعاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية. وتقتضي المساواة بين الجنسين إلحاق الرجل والمرأة كليهما، وإشراكهما معاً على نحو تام، في كل مجالات الحياة الخاصة والعامة. وإدراج موضوع المرأة والرجل في المجرى الرئيسي للأنشطة هو استراتيجية تستهدف الإتيان بقضايا المساواة بين الجنسين في المجرى الرئيسي لاتخاذ القرارات. ويلازم المجتمعات ميل إلى التحيز لصالح الذكر، وكثيراً ما تؤدي السياسات، من غير قصد، إلى نشوء تفاوت بين الجنسين. لكن هناك اختلافات بين الرجل والمرأة يجب أن تحترم، هي أيضاً، عند معالجة موضوع المساواة بين الجنسين.

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، خطة عمل لإدراج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، بيروت، ١٩٩٨.

(٢) United Nations, www.un.org/womenwatch/followup.

(٣) Status of Women Canada. "Gender-based analysis: A guide for policy-making", working document, www.swccfc.gc.ca/publish/gbagid-e.html.

ولأن الإدراج ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة يركز على المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً وليس على النساء باعتبارهن مجموعة مستهدفة، لا يعتبر النهوض بالمرأة قطاعاً، بل ان قضايا المساواة تُشمل بالتحليل القطاعي ولا تحصر ببرامج منعزلة. وفي أنحاء كثيرة من العالم النامي، هناك بطء في (نشر) المعلومات المتصلة بالتزامات الحكومات تجاه منهاج العمل، وأسباب ذلك هي عدم فهم النتائج التي تترتب على الالتزام بإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، ومحدودية المهارات في الوزارات القطاعية، وعدم كفاية البيانات التي تتيحها أجهزة الإحصاء المركزية. ومن أهم المكونات في قدرات الإدراج الفعال لموضوع المرأة والرجل ضمن الأنشطة الرئيسية، ما يلي: وضوح الالتزام بهدف المساواة بين الجنسين؛ وشمل قضايا موضوع المرأة والرجل بعملية التخطيط وصنع القرار؛ ووجود البيانات المفصلة حسب الجنس.

جيم- النشاط الاقتصادي والمساواة بين الجنسين

يمكن تعريف المساواة الاقتصادية بأنها "قدرة الرجل والمرأة على التساوي في مستوى المعيشة طوال عمرهما[٤]". والعلاقة التي تربط بين زيادة العمالة والدخل، من جهة، والتمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين، من جهة ثانية، ليست علاقة مباشرة؛ كما أن ازدياد دخل المرأة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن قدرتها التفاوضية في صنع القرار. والنشاط الاقتصادي شرط ضروري، إنما غير كاف، لتساوي الجنسين، لأنه ليس كل توظيف تمكينياً (انظر الإطار ١).

الإطار ١- التحليل الاقتصادي المراعي لموضوع المرأة والرجل

في الاقتصاد المراعي لموضوع المرأة والرجل ثلاثة مستويات تركيز رئيسية:

(أ) على صعيد الاقتصاد الكلي، يجب شمل عمل المرأة غير المأجور بقياس حجم الاقتصاد، بحيث تؤخذ في الحسبان المساهمة الإجمالية للمرأة في الناتج الاقتصادي وتُقدَّر الكلفة البديلة لتحويلات الموارد بين القطاعات؛

(ب) على الصعيد المتوسط (الإدارات الحكومية، المؤسسات الوسيطة، أسواق المنتجات والعوامل)، هناك حاجة إلى الاعتراف بأن عمليات تخصيص الموارد، شأنها شأن الأسواق، ليست محايدة تجاه موضوع المرأة والرجل؛

(ج) على صعيد الاقتصاد الجزئي، ينجم عن التفاوت ضمن الأسرة فيما يتعلق بتقسيم العمل واتخاذ القرارات عرقلة حصول المرأة على الموارد وكسب الإيرادات من عملها، والحد من تحكّمها بهذه الموارد والإيرادات.

المصدر: Sally Baden, "Gender issues in agricultural liberalization", *Bridge (development-gender)*, Report No. 41, Institute of Development Studies, University of Sussex, 1998, www.ids.ac.uk

دال- البيئة التمكينية اللازمة "لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة"

من المهم، لجعل استراتيجيات إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة تفلح في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين على صعيد السياسة العامة، ما يلي:

(٤) Rachel Masika and Susan Joekes, "Employment and sustainable livelihoods: a gender perspective", *Bridge (development gender)*, Report No. 37, Institute of Development Studies, University of Sussex, 1996, www.ids.ac.uk/bridge.

(أ) وجود الإرادة السياسية عند أعلى المستويات، لأن الحكومة تضطلع بالمسؤولية الأولى عن تنفيذ منهاج العمل؛

(ب) إتاحة الإحصاءات اللازمة لتخطيط ورصد وتقييم البرامج والمشاريع، إذ أن أساليب جمع البيانات تميل إلى التقليل من شأن مساهمات المرأة في الاقتصاد. كما يلزم تغيير إطار التحليل لكي يصبح مراعياً لفوارق قضايا المرأة والرجل؛

(ج) فهم علاقات موضوع المرأة والرجل وإدراج خصائصها المميزة ضمن الإطار التحليلي؛

(د) حشد الموارد البشرية والمالية من أجل النهوض بالمرأة، وإدراج منظور المرأة والرجل في القرارات الخاصة بالميزانية، ورصد تمويل خاص للبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين؛

(هـ) ضمان مشاركة الرجل والمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى كل مستويات عمليات اتخاذ القرارات؛

(و) تجهيز المؤسسات بالقدرة اللازمة للأخذ باستراتيجية لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، وهذا يشمل القدرة على تقييم السياسات والقواعد من حيث أثرها على الرجل والمرأة[٥]، والمعرفة والالتزام الواضحين بالمساواة، وإنشاء آليات لإقامة الروابط بين القطاعات ورصد التقدم المحرز، واستحداث مجموعة مهارات ضمن صفوف المنظمات لتسهيل تنفيذ استراتيجية إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، وضمان مشاركة المرأة في صوغ السياسات وتقييمها.

ولا بد، لتكون هذه الاستراتيجية فعالة، من أن تُدرج ضمن عملية صنع السياسات في جميع المراحل، وأن تصمَّم بحيث تعزز نوعية التحليل في إطار نهج شامل. وينبغي، في مرحلة التخطيط، أن يؤخذ في الحسبان منظور إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة في مرحلة مبكرة، عند تبين التحديات وتعيين الأهداف.

وفي مرحلة اتخاذ القرارات، يلزم اتباع نهج لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة يضمن شمل قضايا المرأة بالخطط التي توضع. ولكن بما أن تحليل قضايا المساواة بين الجنسين لا يضمن اتخاذ الإجراءات في مرحلة التنفيذ، يصبح من المهم متابعة الأمر مع الأطراف المعنية، أثناء التنفيذ.

وأخيراً، يجري في مرحلة التنفيذ تحليل الأثر الذي تحدثه السياسة المنفذة في قضايا المرأة والرجل.

هاء- أدوات إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة

توخياً للقضاء على التحيز الذي يلازم المواقف الاجتماعية ولتقييم مساهمة الرجل والمرأة في القطاع الزراعي، لا بد لصانعي السياسات والمحللين من اكتساب المهارات ذات الصلة بالموضوع من خلال التدريب في مجالي التحليل المراعي لموضوع المرأة والرجل والنهج التشاركي. ويجب، من أجل الاستخدام

---

(٥) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Development Assistance Committee, *Source Book on Concepts and Approaches Linked to Gender Equality*, Paris, 1998, www.oecd.org/dac/gender/sourcebook.htm.

الاختياري للبيانات الخاصة بالمرأة والرجل، توليد المعلومات بواسطة نظم رسمية تستعرض فيها المنـهجيات الحاضرة وتعتمد منهجيات جديدة. وفيما يلي تحديد لأدوات إدراج النوع ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة:

(أ) الإحصاءات - تصمم بحيث تتضمن البيانات مصنفة حسب الجنس (عنـــد الاقتضـــاء) ومـــع استخدام أساليب ملائمة في جمع البيانات؛

(ب) المسوح - لتتبع موضوع العلاقات الحالية في صلتها بموضوع المرأة والرجل؛

(ج) تحليل التكاليف والمنافع - ويجرى من منظور موضوع المرأة والرجـــل بغيـــة وزن الحجـــج المؤيدة والمعارضة وأثر السياسات على كلا الجنسين؛

(د) الأبحاث - من أجل تحديد القضايا والاتجاهات الراهنة في مجال محدد؛

(هـ) تحليل الأثر في مجال موضوع المرأة والرجل - لإبراز الاختلافات في آثار سياسات أو خطط عمل محددة على الرجل والمرأة.

ثانياً- قضايا المرأة والرجل في الزراعة

ألف- القضايا

يستفاد من دراسات البنك الدولي أن موضوع المرأة والرجل هو واحد من العوامل التي تعرقل الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. ويختلف دور كل من الرجل والمرأة بين منطقة وأخرى. كما أن الأدوار المرتبطة بقضايا المرأة والرجل تتحول مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية[٦]. وقد يشدد النسيج الاجتماعي، أو يخفف، التباينات المرتبطة بهذه القضايا.

١- قضايا المرأة والرجل والأمن الغذائي

في العالم النامي ملايين من الناس لا يتمتعون بالأمن الغذائي، وفي بعض أنحاء العالم أناس لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم إلى الغذاء. ولعل تقليل التحيز ضد المرأة في الزراعة يشكل واحداً من سبل زيادة الناتج الزراعي.

ويرى المعهد الدولي لبحوث السياسيات الغذائية[٧]، استناداً إلى دراسات ميدانية، أن المرأة تؤدي دوراً حاسماً باعتبارها منتجة للأغذية، وإدارية تصرّف شؤون الموارد الطبيعية، ومنفذة أولى لعمليات الأمن الغذائي في الأسرة. وقد ناقش مؤلفو هذه الدراسات الدور الحاسم الذي تقوم به نساء المناطق النامية في الحفاظ على الدعائم الثلاث للأمن الغذائي: إنتاج الأغذية، وإمكان الحصول على الأغذية المتوفرة، والأمن الغذائي. ومن المؤسف أن النساء يواجهن، في أحيان كثيرة، قيوداً اجتماعية وثقافية واقتصادية تضعف قدرتهن على أداء هذا الدور.

وفي مجال إنتاج الأغذية، تتشكل أهم العوامل التي تعيق المشاركة التامة للمرأة من الافتقار إلى أمان الحيازات العقارية، وعدم القدرة على اتخاذ الأرض كفالة عند اقتراض المال، وانخفاض المستوى التعليمي، وعدم كفاية برامج الإرشاد الزراعي الموجهة إلى المزارعات. ويفيد المعهد المشار إليه آنفاً[٨] بأن مستوى معيشة الأسرة المنزلية لا يتوقف فقط على دخل الأسرة، بل كذلك على الشخص الذي يأتي بهذا الدخل. فبسبب الدور الثقافي الذي يسند إلى المرأة ويجعل منها راعية للأطفال، تميل المرأة إلى أن تنفق على الغذاء جزءاً من دخلها يفوق ما ينفقه الرجل من دخله للغرض نفسه، فتساهم في صحة أطفالها وتغذيتهم. وهذا الأمر يبرز ضرورة زيادة موارد المرأة من أجل التوصل إلى رفع مستويات دخلها. كما أن للنساء دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي للأسرة. وهذه الدعامة التي يقوم عليها الأمن الغذائي تتحدد بنوعية الغذاء وتنوعه، وليس فقط بكميته.

وتؤكد الأبحاث أن الإنتاجية الزراعية الإجمالية تزداد بحدة عندما يتاح للمرأة نفس ما يتاح للرجل من إمكانات الحصول على المدخلات. ويضاف إلى ذلك أن زيادة رأس المال البشري لدى المرأة هو وسيلة فعالة لتخفيف الفقر. فقد وجد في دراسة عن محددات الفقر في مصر أن رفع مستوى التعلم لدى مَن لم يتعلم على الإطلاق إلى المستوى الابتدائي يخفض نسبة السكان العائشين تحت خط الفقر إلى ٣٤ في المائة تقريباً[٩].

---

(٦) World Bank, *Toolkit on Gender in Agriculture,* www.worldbank.org/gender.

(٧) International Food Policy Research Institute (IFPRI), "Women: The key to food security", *Food Policy Statement No. 21*. 1995. www.IFPRI.org.

(٨) المرجع نفسه، www.IFPRI.org.

(٩) المرجع نفسه، www.IFPRI.org.

٢- قضايا المرأة والرجل ونقص البيانات

يشكل شح البيانات المفصلة حسب قضايا المرأة والرجل عائقاً رئيسياً يعترض فهم كامل الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها النساء في القطاع الزراعي. وبما أن الأدوار تختلف من منطقة إلى أخرى، فتقسيم العمل بين المزارعين والمزارعات هو، في كثير من الأحيان، غير واضح، وهذا الأمر يحد من قدرة المخططين على اتخاذ قرارات تراعي وتؤمن شمل الرجل والمرأة معاً بالبرامج المختلفة. واستناداً إلى الفرضية التي تقول بأن هدفي المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي مترابطان، تقترح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) استراتيجية عمل[١٠] للوصول بدور الإعلام إلى مستواه الأمثل. ومن أقصى الأهمية إجراء تحليل للعلاقة بين الأدوار المختلفة التي يؤديها كل من الرجل المرأة في عملية إنتاج الأغذية ولمحددات الحصول على الموارد.

ولاستراتيجية العمل هدفان: زيادة تجميع ونشر المعلومات المختصة، تحديداً، بموضوع المرأة والرجل، لكي تتاح صياغة سياسات تتجاوب مع هذا الموضوع؛ ودعم التواصل بين أصحاب المصلحة في هذا المجال بغية الأخذ بتدابير محددة تعزز سلطة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات. وتستهدف الاستراتيجية تزويد المخططين بالمعلومات ذات الصلة بمساهمات الرجل والمرأة كليهما في التنمية الزراعية، وتحديد وتلبية ما يلزم السكان الريفيين من المعلومات. كما أنها تسعى إلى تسليط الضوء على مساهمة النساء الريفيات في الأمن الغذائي ومعالجة احتياجات كل من يهمهم الأمر بتعزيز الترابط بين صانعي السياسات والمرأة الريفية. وتقترح الاستراتيجية أيضاً مبادئ توجيهية تتعلق بكيفية المساواة بين المنتجين الزراعيين في إمكانات الحصول على الموارد.

وتحدد الاستراتيجية أيضاً بعض العوامل التي تساهم في زيادة الفقر. مثلاً: محدودية الحصول على الموارد؛ ونقص التركيز على موضوع المرأة والرجل على مستوى السياسة العامة؛ وعدم كفاية البيانات المفصلة حسب الجنس الموجودة الآن لصوغ تدابير تعالج قضايا المساواة بين الجنسين ولشمل هذه التدابير بأعمال التخطيط والتنفيذ؛ وعدم مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار.

وبسبب سياسات الاقتصاد الكلي التي تتناول، مثلاً، تحرير التجارة، والاضطلاع ببرامج التكيف الهيكلي، وتحديث الزراعة، ينصرف الرجال إلى البحث عن عمل خارج القطاع الزراعي تاركين للنساء المهام المرتبطة بالزراعة والمسؤوليات المرتبطة بترؤس الأسرة.

ويقتضي التخطيط معلومات مختصة بموضوع المرأة والرجل تحديداً، وبيانات مفصلة حسب الجنس، وكذلك فهماً شاملاً للفوارق بين مساهمات الجنسين في العملية الإنتاجية وفي أدوار محددة. ومن مصادر البيانات المفيدة ما يلي[١١]:

(أ) مسوح القوى العاملة: وهي تقدم لمحات سريعة عن السكان الناشطين اقتصادياً وتبرز الاختلافات بين مختلف القطاعات، لكنها تقلل من شأن تمثيل النساء، بكامل حجمه، في القطاع الزراعي، وذلك بسبب تقنيات القياس؛

---

(١٠) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The Role of Information: Strategy for Action*, Rome, 2000.

(١١) FAO, "Filling the data gap", Rome, 1999, www.fao.org.

(ب) تقييم الفقر: فعدد النساء اللواتي يعانين من الفقر يفوق عدد الرجال، وهن، على الأكثر، من سكان الأرياف؛ ويمكن أن تستمد من البيانات التي ترد في تقييم الفقر معلومات إضافية عن موضوع المرأة والرجل والزراعة؛

(ج) مسوح الأسر بالعينة: تتضمن المعلومات التي تتضمنها مسوح الأسر تفاصيل عن الإنفاق والدخل، مجدولة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي لرأس الأسرة. لكن باستطاعة صانعي السياسات جدولة معلومات أخرى مستمدة من المسوح؛

(د) التعداد الزراعي: يركز التعداد والمسح الزراعي على الخصائص الأساسية المتصلة بتكنولوجيات الإنتاج واستخدام الأرض. ومؤخراً أكد برنامج الفاو للتعداد العالمي للزراعة ٢٠٠٠[١٢] أهمية شمل المعلومات المتعلقة بموضوع المرأة والرجل بالأنشطة الزراعية.

(هـ) مصادر أخرى: قد تكون الدراسات الواردة في المجلات الدولية، والأطروحات الجامعية، ومشاريع البحث، مصادر مفيدة للمعلومات. وربما كان هناك فائدة في بعض تقارير المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، لأن عمل هذه المنظمات يشتمل، إلى حد ما، على بعد يتصل بموضوع المرأة والرجل.

٣- إمكانات الحصول على الموارد والخدمات

تؤدي المرأة دوراً حيوياً في الأسر الزراعية، لكن إمكانات حصولها على الموارد محدودة. وفي مؤلف "فوارق موضوع المرأة والرجل في الإنتاجية الزراعية: مسح للأدلة التجريبية "Gender differences in agricultural productivity: A survey of empirical evidence"[١٣]، يرى المؤلف أنه، عندما تتساوى كل العوامل، تتساوى النساء في الكفاءة مع المزارعين، ولكن عدم تساويهن معهم في الحصول على المعلومات والقروض وخدمات الإرشاد والأسواق يجعلهن، في العادة، أدنى فعالية منهم. وتذهب الفاو[١٤] إلى أن النساء يشكلن، على الصعيد العالمي، ٤٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية، ويترأسن قسماً متزايداً من الأسر الريفية. وبسبب التحضر الذي حصل مؤخراً، ينجذب الرجال الريفيون إلى الوظائف الحضرية، فيتركون النساء متخلفات عنهم، وهذا يحصل في غالبية البلدان النامية. وبما أن الرجال يتنقلون أكثر مما تتنقل النساء، فهم يميلون إلى قبول الوظائف في قطاعات أخرى، وهذا يؤدي إلى هيمنة الإناث، بالتدريج، في مجال الزراعة. وحتى مع ازدياد نسبة الأسر التي ترأسها نساء، لا تراعي برامج الإصلاح الزراعي حق المرأة المتزوجة في نصيب مشترك من ملكية الأرض الزراعية. وعندما لا يكون هناك حق ملكية عقارية يمكن اتخاذه كفالة، يصبح من الصعب جداً على المزارعات أن يحصلن على قروض. ويضاف إلى ذلك أن النساء لا يستطعن الحصول على المدخلات، بالتساوي مع الرجال، وخدمات الإرشاد لا تصلهن مباشرة. كما أنهن يفتقرن إلى النقود التي تتيح لهن شراء المدخلات اللازمة. وقلما تمثل المزارعات في عملية صنع القرار، فلا تُتناول، آراؤهن واحتياجاتهن. ويطرح تحليل موضوع المرأة والرجل أسئلة عن الفوارق بين المرأة والرجل من حيث الأنشطة والأدوار والموارد، فيتيح تحديد الاحتياجات ويصبح أداة لتكوين المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على عوائق موضوع المرأة والرجل المعرقلة

---

(١٢) FAO, www.fao.org/docrep/X2785e.

(١٣) IFPRI, "Women: The key to food security", *Food Policy Statement No. 21*, www.IFPRI.org.

(١٤) المرجع نفسه.

للإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على عوائق موضوع المرأة والرجل المعرقلة للإنتاجية الزراعية، وضمان تساوي الفرص[١٥].

وتعرِّف القوانين الدينية والقواعد الثقافية حقوق وواجبات المرأة، وهي تختلف اختلافاً واسعاً بين المناطق والبلدان والمجموعات المختلفة. وحتى عندما ترث المرأة أرضاً زراعية، استناداً إلى القانون، سواء أكان مدنياً أم دينياً، يقتضي العرف منها، في كثير من الأحيان، أن توكل أمر تصريف شؤون هذه الأرض إلى رجل من أسرتها. ومع التطور الاقتصادي تقوم ضغوط جديدة تؤثر في العلاقات التقليدية، وهي تشمل الأنواع الجديدة من العمالة، والنزوح الريفي، ونقص الموارد (مثلاً: عدم وجود الأراضي)، وارتفاع مستويات تعليم النساء، وازدياد المسؤوليات لدى النساء اللواتي يُتركن في الأرياف.

وهناك ريفيات كثيرات يتحملن مسؤوليات أسرية ويفتقرن، من جراء القوانين التقليدية، إلى سلطة اتخاذ القرارات والى الأمن الغذائي. وفي أحيان كثيرة، لا تتاح للنساء اللواتي يترأسن الأسر نفس الإمكانات التي تتاح للرجال للحصول على الموارد. ثم ان قوانين الإرث وقواعده لا تترك للمرأة إلا قدراً منقوصاً من الموارد المالية اللازمة للابتداء بتشغيل مؤسسات أعمال تخصّهن. وتدعو الحاجة إلى حقوق أكثر إنصافاً في استخدام الأرض وتملكها، لأن النساء يمثلن شطراً متنامياً من رأس المال الاقتصادي والاجتماعي. وكما لوحظ آنفاً، تميل النساء أكثر من الرجال إلى إعادة استثمار مزيد من الموارد في الوحدة الأسرية، وبهذا تتحسن نوعية معيشة أسرهن من حيث الصحة والتغذية والتعليم. ومن الأساليب العديدة التي يمكن اتباعها لتعزيز حقوق المرأة: سن قوانين للملكية تعترف بتنوع ترتيبات العائلة والأسرة المنزلية وتضمن مشاركة المرأة في القرارات ذات الصلة بالأرض.

ويحتاج صانعو القرارات إلى معلومات تساعدهم في تقييم الحالة الراهنة في بلدانهم ومقارنتها بالحالة في البلدان الأخرى فيما يتصل بموضوع المرأة والرجل وإمكانات الحصول على الأرض، والترتيبات المؤسسية الخاصة بحيازة الأرض الزراعية، وتصميم سياسات للحيازة العقارية تستند إلى الوعي بموضوع المرأة والرجل، ورصد تنفيذ هذه السياسات[١٦]. وتتوافق الآراء على أن التساوي في الحصول على الأرض لا يكفي، بل يلزم إكماله بموارد إنتاجية ومؤسسية.

وتحسِّن برامج الإرشاد الزراعي، هي أيضاً، الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد. وهي، حسب مجرى العادة، تتوجه إلى المزارعين وتتغافل عن احتياجات المزارعات. ثم أن الأبحاث الزراعية تستهدف المال النقدي ولا تستهدف المحاصيل الغذائية. وبما أن المزارعات يشتركن أكثر في إنتاج المحاصيل الغذائية، تتعرقل قدرتهن على تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن التكنولوجيا هي عنصر ذو أهمية حيوية في تحسين كفاءة الزراعة وإنتاجيتها. وفي غالبية البلدان النامية، لا تتاح للنساء إلا إمكانات قليلة للوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، مما يؤثر سلباً على بلوغ هدف الأمن الغذائي. وتقترح الفاو[١٧] أساليب يمكن أن تتبعها المرأة لتشارك في برامج البحث والإرشاد، ومن ذلك: الاستهداف الصريح للمرأة الريفية؛ وتحديد احتياجات

---

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) FAO, "Gender issues in land tenure", High Level Consultation on Rural Women and Information, Rome, 4-6 October 1999.

(١٧) FAO, Women and Population Division, Sustainable Development Department, "Women: The key to food security", www.fao.org/docrep.x0171e.

النساء والرجال والعراقيل التي تعترضهم؛ وتصميم برامج للإرشاد تسير حسب مقتضيات الطلب؛ وجمع بيانات عن أنشطة الرجل والمرأة مفصلة حسب الجنس؛ وصوغ برامج للتدريب تراعي موضوع المرأة والرجل.

٤- موضوع المرأة والرجل والفقر والتنمية الريفية

تشهد أرياف عديدة في البلدان النامية ازدياداً في الأسر التي ترأسها إناث، من أسبابه، كما أوضح سابقاً، نزوح الذكور إلى المراكز الحضرية بحثاً عن عمل. وفي العادة، تحقق الأسر التي ترأسها إناث مداخيل أدنى مما تحققه الأسر التي يرأسها ذكور، وكثيراً ما تصنف باعتبارها أسراً فقيرة[١٨]. وتعاني المزارع التي تديرها نساء من بعض الانخفاض في المحاصيل، لأن إنتاجها يتحول إلى المحاصيل الأقل استخداماً للأيدي العاملة. ولأن المردود الغذائي لهذه المحاصيل هو، في العادة، أقل، تزداد أهمية استفادة المرأة من التكنولوجيا الزراعية.

وليست العلاقة بين موضوع المرأة والرجل والفقر واضحة. فهناك مجموعات نسائية محددة (الريفيات، العاملات في القطاع غير الرسمي، الأسر التي ترأسها نساء) لا تتمتع بأي مناعة تقيها من الافتقار. وينجم عن الضغوط الاقتصادية انحلال الالتزامات وتفكك الروابط الأسرية، وهذا، بدوره، يزيد واقعاً وقانوناً، عدد الأسر التي ترأسها إناث. ورغم قلة البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة بالذات، توضح المؤلفات الموجودة أن ضعف الأسر التي ترأسها نساء في مواجهة الفقر آخذ في الاشتداد. ويصعب على النساء أكثر مما يصعب على الرجال مواجهة وقهر الفقر لأن السياسات والممارسات تحد من إمكانات حصولهن على الموارد واستفادتهن من الفرص[١٩].

ومؤخراً حدد البنك الدولي التمكين بواسطة الدخل، ومعه أيضاً انفتاح الفرص وتحقق الأمن، باعتبارها أبعاداً حاسمة الأهمية في تخفيف الفقر يجب تناولها بالدراسة[٢٠]. وقد اضطلع البنك بمشروع بحث[٢١] في مجال السياسة العامة يتناول موضوع المرأة والرجل والتنمية ويشدد على ما للمساواة بين الجنسين من أهمية في تخفيف الفقر. وتتزايد الأدلة أيضاً على الآثار الإيجابية الطويلة الأجل التي تترتب على المساواة بين الجنسين بفضل التنمية الاقتصادية المستدامة ونمو المداخيل. واستناداً إلى هذا البحث وتقييماته، يهتم البنك الدولي بتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان النامية. وهو يذهب إلى أن التفاوت بين الجنسين يعيق التنمية الاقتصادية عن أن تكون فعالة ويُحدِث آثاراً سلبية في مستوى المعيشة. ويشكل التركيز الصريح للمجتمعات على تأمين الحقوق نفسها للرجال والنساء، وعلى بناء مؤسسات مراعية لقضايا المرأة والرجل، استراتيجية لتقليل التفاوت بين الجنسين أنجح من الاستراتيجية التي يشكلها حصر التركيز على النمو الاقتصادي وحده.

---

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) Johanna Scalkwyk, "Exercises in gender mainstreaming", *Gender in Development Monogram Series* No. 8, May 2000, www.undp.org/gender.

(٢٠) World Bank, *Advancing Gender Equality: World Bank Action Since Beijing Special Report*, www.worldbank.org/html/prmge/beijing5/special report/report htm.

(٢١) World Bank, "Engendering development – through gender equality in rights, resources, and voice", *Policy Research Project 2000*, www.worldbank.org/prp.

باء- لمحة عامة إقليمية

لا يزال قطاع الزراعة، رغم تقلص مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، هو الدعامة الأساسية لقسم كبير نسبياً من القوى العاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وللأمن الغذائي أهمية قصوى بالنسبة لصانعي السياسات في المنطقة. ومشاركة المرأة في النشاط الزراعي مهمة، مع أنها ليست موثقة توثيقاً شاملاً، وخصوصاً في المناطق الريفية النائية. ويعمل في الزراعة عدد كبير من النساء الفقيرات. ومجرى العادة في البلدان الأعضاء في الإسكوا هو أن النساء اللواتي يعملن في الصناعات الغذائية والخدمات المرتبطة بها يُستخدمن عادة في أعمال تتطلب مهارات وتدريباً أقل. وتبدي العاملات استعداداً أكبر لقبول العمل الموسمي والأجور المتدنية.

ويمثل التقصير في الإبلاغ عن مساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي ممارسة شائعة، لأن توجه النساء هو إلى العمل في المؤسسات التجارية العائلية. وكثيراً ما تكون مشاركة المرأة ضرورية لإدارة هذا النوع من المؤسسات، ولكن، لسبب ما، لا تعتبر المرأة نفسها عاملة. وينظر أعضاء الأسرة الذكور إلى المرأة باعتبارها مساعدة وليس باعتبارها عاملة، وهذا يزيد من صعوبة جمع المعلومات عن العمل غير المدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة ضمن أسرتها[٢٢].

١- نقص البيانات والنشاط الاقتصادي

يستفاد من المنشور المتعلق بالمرأة في العالم ٢٠٠٠ (The World Women 2000)[٢٣] أن معدل النشاط الاقتصادي (نسبة السكان الذين هم في سن العمل ضمن القوى العاملة) بين نساء غربي آسيا ازداد من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٧، وانخفض أثناء الفترة نفسها بين الرجال من ٨٠ إلى ٧٨ في المائة. ومنطقة شمال أفريقيا هي وحدها التي أفادت عن تدني معدل النشاط لدى النساء، إذ بلغ ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٧. وقياساً بأفريقيا وآسيا، لا يزال معدل النشاط الاقتصادي للمرأة منخفضاً في العالم العربي وفي عام ١٩٩٧، بلغ هذا المعدل ٦٠ في المائة في شرقي آسيا، و٦٢ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، و٤٥ في المائة في أمريكا الجنوبية، وتجاوزت كل هذه المناطق (ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء) المستويات التي سجلتها في عام ١٩٨٠.

وبوجه الإجمال، يتجاوز دوام عمل النساء، في طوله، دوام عمل الرجال. ويعرّف العمل في المنشور المتعلق بالمرأة في العالم ٢٠٠٠[٢٤] بأن "مشاركة الأفراد في أنشطة إنتاجية يؤجرون (نقداً أو عيناً) على مشاركتهم فيها أو لا يؤجرون لأنهم يساهمون في مؤسسة تجارية عائلية. وهو يشمل أيضاً الإنتاج الكفافي للسلع التي تحتاجها أسرهم، والأنشطة غير الاقتصادية التي منها، مثلاً، العمل المنزلي...". وفي غربي آسيا، يقدر أن نسبة ٣٤ في المائة من القوى العاملة النسائية تتكون من عاملات يساهمن في عمل الأسرة، وبالتالي لا يتلقين أجراً، قياساً بـ ٧ في المائة فقط في جهة القوى العاملة الذكرية[٢٥].

---

(٢٢) Sally Baden, "The position of women in Islamic countries: possibilities, constraints and strategies for change", *Bridge (development-gender)*, Report No. 4, Institute of Development Studies, University of Sussex, 1992, www.ids.ac.uk/bridge.

(٢٣) United Nations Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs, *The World's Women 2000, Trends and Statistics*, New York, 2000, p.110.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١١٩.

وتختلف مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي اختلافا واسعا بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ١٩٨٦[٢٦]، قدر متوسط مساهمة هذا القطاع في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي بـ ٤ في المائة. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا، يتجاوز متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ١٥ في المائة. وفي الجمهورية العربية السورية، وفر قطاع الزراعة أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى حصة حققها أي بلد في المنطقة وتتجاوز من بعيد متوسط الـ ٨ في المائة الذي بلغة أعضاء الإسكوا. ويستخدم هذا القطاع أكثر من نصف القوى العاملة النسائية.

ومعدل مشاركة المرأة في بلدان الإسكوا يصل إلى أقصاه في اليمن، حيث يبلغ ٢٨ في المائة، ثم في لبنان ومصر، حيث يبلغ ٢٧ في المائة. وسجل أدنى معدل لمشاركة المرأة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ ١٠ في المائة. وبين بلدان الإسكوا التي تتوفر عنها بيانات، تصل نسبة القوى العاملة النسائية الناشطة في القطاع الزراعي إلى أعلاها في العراق، ثم في الجمهورية العربية السورية، وهي ٦٨ في المائة في الأول و ٦٠ في المائة في الثانية. وفي لبنان، كان بين القوى العاملة النسائية، في عام ١٩٩٤، نسبة ١٦ في المائة تعمل في الزراعة (انظر الجدول ١).

الجدول ١- المرأة والرجل في القوى العاملة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٥
(بالنسبة المئوية)

البلد/المنطقة	المشاركة في القوى العاملة	مشاركة المرأة	مشاركة القوى العاملة في الزراعة	القوى العاملة النسائية في الزراعة، ١٩٩٤
الأردن	٢٥	١٤	٦ر٩	١
الإمارات العربية المتحدة	٥١	١٢	٧ر٥	-
البحرين	٤٥	١٧	١ر٦	-
الجمهورية العربية السورية	٢٩	٢٣	٣٢ر٤	٦٠
العراق	٢٦	١٦	١١ر٥	٦٨
عمان	٢٦	١٢	٤٢ر١	١٢
قطر	٥٧	١١	٢ر٦	-
الكويت	٤٢	٢٣	١ر٢	-
لبنان	٣١	٢٧	٤ر٢	١٦
مصر	٣٥	٢٧	٣٣ر١	٨
المملكة العربية السعودية	٣٤	١٠	١٣ر٩	١٦
اليمن	٣٠	٢٨	٤٧ر٥	..
الضفة الغربية/قطاع غزة	٣٨	١٣	١٣	..

المصدر: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص ١٩٣ و٢٠٧.

٢- الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة

تتوجه الاستراتيجيات الوطنية التي قدمها الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وفقا لمنهاج العمل إلى النساء الريفيات في سياقات مختلفة. فالاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية تدعو إلى زيادة التركيز على مشاريع التنمية الريفية والى تعزيز وضع المرأة من خلال تحسينات تجرى في الميادين التعليمية والقانونية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. وهي تستهدف أيضا تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية التي تولد فرص العمل لصالح النساء المقيمات في الأرياف، بحيث يشجعن على المشاركة

(٢٦) الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩، نيويورك، ٢٠٠٠، ص ٣٩-٤٠.

في إنتاج الأغذية وتزداد فعاليتهن في مجال الأمن الغذائي. وترمي الخطة كذلك إلى تأمين المساواة في إمكانات وفرص تملك الأرض والى تقديم خدمات زراعية حديثة إلى الريفيات.

أما الخطة اللبنانية (انظر الإطار ٣) فتستهدف تشجيع توليد الدخل وتأمين التدريب المهني لصالح النساء الريفيات، وتسعى إلى حماية المرأة في القطاع غير الرسمي. كما أنها تشجع على تنفيذ برامج خاصة غايتها إيجاد فرص جديدة تعطى الأولوية فيها لبعض المجموعات، ومنها النساء العائشات في المناطق الريفية.

ومن الأهداف الأولية للاستراتيجية الوطنية الأردنية الخاصة بالمرأة رفع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة. وتقوم هذه الاستراتيجية على تقديم خدمات دعم تجتذب النساء إلى سوق العمل وتبقيهن فيها وتشجع، في الوقت ذاته، المساواة بين أجور الأعمال المتساوية. وبوجه التحديد، ترمي الاستراتيجية إلى مساندة نساء الأرياف في الإنتاج الزراعي وتربية المواشي من خلال حث الرابطات المحلية على تزويدهن بالمساعدات المالية والفنية والإدارية. وهي تنطوي على تدبير آخر يستلزم تشجيع الأدوار التي تؤديها المرأة في تخطيط وتنفيذ برامج الأمن الغذائي وفي رسم خطط عمل واضحة تحقق هذا الهدف ضمن إطار سياسة وطنية للأمن الغذائي. وبذلك يتقوى اعتماد المرأة على نفسها في مجالات إنتاج الأغذية، ويتعزز دورها في برامج الأمن الغذائي.

٣- دور المرأة في الزراعة[٢٧]

تنفق النساء العاملات في القطاع الزراعي في بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فترات طويلة على أداء مهام كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وكثيفة الاستهلاك للوقت. كما أنهن يضطلعن بالمسؤولية عن الأعمال المنزلية التي تضم، مثلا، رعاية الأطفال، والتنظيف، وإعداد الطعام، وجلب الماء والوقود لمنازلهن.

ويتوقف مدى انصراف النساء الريفيات إلى الإنتاج الزراعي على عدة عوامل منها، مثلا، درجة المكننة في المزارع، وحجم المزارع، وتوفر العمال الذكور ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي داخل الأسر. ومن الناحية النسبية، يقل عدد النساء العاملات في المزارع ذات المكننة المتطورة، بينما يزداد هذا العدد في المزارع الصغيرة. وكثيرا ما يعمل الرجال بدوام جزئي، وخصوصا في المزارع الصغيرة، ويمارسون في الوقت ذاته وظائف أخرى.

ويختلف بين البلد والبلد تقسيم العمل في إنتاج المحاصيل. كما تختلف مشاركة المرأة في الزراعة بين بلدان الإسكوا فيما يتعلق بالمهام (انظر الإطار ٢). فعلى سبيل المثال، تشترك النساء في كل مراحل إنتاج المحاصيل في اليمن، بينما يقتصر عملهن في العراق على إزالة الأعشاب الضارة والتجهيز اللاحق للحصاد. وفي لبنان، تعمل النساء في البذر، وإزالة الأعشاب الضارة، والحصاد والتجهيز. وفوق ذلك، تكاد المرأة تساند كل الأعمال التي يضطلع بها في صناعة التبغ.

---

(٢٧) يستند هذا الجزء إلى دراسة الفاو "Women, agriculture and rural development: a synthesis report of the Near East region", Rome, 1995.

وفي مصر، يضطلع الرجال بالمسؤولية عن تهيئة الأرض ومكافحة الآفات، بينما تعمل النساء في كل المراحل الأخرى لإنتاج المحاصيل. كما تزاول النساء أنشطة التسويق. وفي الجمهورية العربية السورية، تشترك النساء في البذر وتخفيف الأعشاب وإزالة الأعشاب الضارة. وفي الأردن، تعمل النساء في الزرع وإزالة الأعشاب الضارة وتخفيف الأعشاب والحصاد والتغليف.

كذلك تختلف بين البلد والآخر أنشطة المرأة في مجال الإنتاج الحيواني. ففي الجمهورية العربية السورية ومصر، تتحمل النساء مسؤولية الحلب وتجهيز اللبن. ومع أن الفصل بين الجنسين لا يزال منتشراً في اليمن، تشترك النساء في أعمال الإنتاج الحيواني.

ومعظم عمل المرأة غير مأجور، وثمار هذا العمل تحول مباشرة، في العادة، إلى أسرتها لكي تستهلكها هذه الأسرة، فلا تدخل دورة السوق. ونتيجة ذلك هي أن مساهمة المرأة في الزراعة تُبخس حقها، وان دور المرأة لا يحظى بأي اعتراف. وتعمل النساء بدوام أطول من دوام عمل الرجال، ويقضين في أداء المهام الزراعية والأعمال المنزلية وقتاً يصل إلى ١٥ ساعة يومياً في الأردن و١٤ ساعة في لبنان. وفي اليمن، تعمل النساء في كثير من الأحيان وقتاً يصل إلى ١٦ ساعة في اليوم، مقابل ١٢ ساعة للرجال.

الإطار ٢- دور المرأة في الزراعة في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا

البلد	إنتاج المحاصيل	الإنتاج الحيواني
الأردن	تعمل النساء في الزرع وإزالة الأعشاب الضارة، وتخفيف الأعشاب، ورش الأسمدة، والقطاف، والحصاد، والتغليف.	
الجمهورية العربية السورية	تشارك المرأة في البذر وتخفيف الأعشاب وإزالة الأعشاب الضارة.	تضطلع النساء بالمسؤولية عن الحلب، والعلف، والسقي وتنظيف الأهراء. ويعمل الرجال في التلقيح والتشذيب.
العراق	تشترك المزارعات في إزالة الأعشاب الضارة والتجهيز اللاحق للحصاد.	يشترك الرجل والمرأة في أعمال الإنتاج الحيواني.
عُمان	تتزايد مشاركة المرأة في إزالة الأعشاب الضارة والقطاف والتجهيز والدراس والتخزين.	تضطلع النساء، بالدرجة الأولى، بالمسؤولية عن تربية الماشية. ويتشارك الرجل والمرأة في رعي الغنم والماعز.
لبنان	تضطلع النساء، بالمسؤولية عن البذر، وإزالة الأعشاب الضارة، والحصاد والتجهيز. ولهن الدور الأساسي في زراعة التبغ (تهيئة البذار، والزرع، والري، وإزالة الأعشاب الضارة، والقطاف). وهن يشاركن على نطاق واسع في زراعة الأشجار المثمرة والزيتون وتدبير شؤون الدفيئات.	مع استثناء الرعاية الصحية والتسويق، تضطلع النساء بالمسؤولية عن بقية أنشطة الإنتاج الحيواني. ويخصص نحو ٨٠ في المائة من المنتجات الحيوانية للاستهلاك المنزلي.

الإطار ٢ (تابع)

البلد	إنتاج المحاصيل	الإنتاج الحيواني
مصر	تظهر المسوح أنه، باستثناء تهيئة الأرض ومكافحة الآفات، تنشط المرأة في كل مراحل إنتاج المحاصيل. وهن يشتركن في التخزين والتسويق في مجال إنتاج القمح والذرة الشامية والأرز والبرسيم.	تعمل النساء أكثر مما يعمل الرجال في الحلب وفي تسويق وتجهيز اللبن والمنتجات الحيوانية.
اليمن	تساهم النساء بأكثر من ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي.	ترعى النساء الأبقار، ويتشاركن مع الرجال في رعي الغنم والماعز. وهن يضطلعن بالمسؤولية عن ٩٠ في المائة تقريبا من الإنتاج الحيواني. ويعمل الرجال أكثر في مرحلة التسويق.

المصدر: FAO, "Women, agriculture and rural development: A synthesis report of the Near East region", Rome, 1995.

الإطار ٣- ملخص للاستراتيجية الوطنية اللبنانية المتعلقة بالمرأة

تأليف: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (أنشئت في عام ١٩٩٦) واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (منظمة غير حكومية)، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الاعتماد: غير متاح.

عملية التخطيط:

أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وهذه منظمة غير حكومية، الاستراتيجية الوطنية اللبنانية لحقوق المرأة. وتلقت هاتان المنظمتان أيضا تجاوبا من الأكاديميين وممثلي الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وكذلك من منظمات غير حكومية ووزارات شتى.

دعم عملية التخطيط:

قامت مؤسسات مدنية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية أخرى بتقديم الدعم أثناء عملية التخطيط. ويتجلى في النهج الجماعي اعتقاد راسخ باعتماد رؤية استراتيجية موحدة وتنفيذ الأنشطة المكملة.

مجالات الاهتمام الحاسمة:

(أ) التشريع - الترويج للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة، والتخلي عن كل التحفظات التي أبديت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) اتخاذ القرارات - زيادة مشاركة المرأة في هياكل السلطة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠؛

(ج) الاقتصاد - تشجيع توليد الدخل وتأمين التدريب المهني لصالح النساء الريفيات، وضمان حقوق المرأة في العمل وإمكان حصولها على وظيفة، وفتح الفرص أمامها في هذا الشأن. وحماية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وتشجيع مشاركتها في نقابات القوى العاملة والنقابات المهنية؛

الإطار ٣ (تابع)

(د) البعد الاجتماعي - إفادة المسنات من الضمان الاجتماعي، واحترام حقوق الطفلة؛

(هـ) التعليم - تحسين نوعية التعليم الابتدائي، وتأمين تدريب حرفي ومهني مستمر، وإزالة القوالب الفكرية الجامدة من المناهج المدرسية، وتشجيع تعليم البالغين؛

(و) الصحة - ضمان الخدمات الصحية الأولية والوقائية، وإنشاء مراكز للعناية بالأم والطفل في الأرياف، وإدراج التعليم الجنسي والتغذوي في المناهج المدرسية؛

(ز) البيئة - إذكاء الحس بالمخاطر البيئية وتشجيع النساء على استخدام المنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها؛

(ح) وسائل الإعلام - ضمان وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار، واستخدام وسائل الإعلام لتعزيز المساواة بين الجنسين؛

(ط) النساء المقيمات في المناطق الواقعة تحت الاحتلال - مساعدة النساء المقيمات في المناطق الواقعة تحت الاحتلال من خلال تزويدهن بالمأوي، والمستشفيات، والمدارس، وغيرها من المرافق، والمصادقة على الاتفاق المناهض للتعذيب، وإقامة مشاريع زراعية، وتنظيم حملات لفرض احترام قرار الأمم المتحدة ٤٢٥، ومساعدة المعوقات والسجناء السياسيين.

الترتيبات المؤسسية:

يتوجب أن تضطلع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (منظمة غير حكومية) بصياغة وتنسيق خطة العمل مع المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية. وستصاغ خطة عمل كل مؤسسة بالتوافق مع حالة كل من هاتين المنظمتين ومهامها والموارد المتاحة لها.

تخصيص الموارد الوطنية: غير متاح.

الدعم الدولي: غير متاح.

المصدر: www.un.org/womenwatch/followup/nationallebannap.htm.

وفي عام ١٩٩٧، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية مسحاً بالعينة حدد فيه عدد سكان لبنان بـ ٠٢٥ ٠٠٥ ٤ نسمة، منهم ٨ر٤٩ في المائة إناث. وكانت نسبة الإناث إلى الذكور ٩٩ر[٢٨]. وقدر أن زهاء ٢٠ في المائة من اللبنانيين كانوا يسكنون في الأرياف في عام ١٩٩٦[٢٩]. ولكن ليس هناك معلومات عن نسبة النساء إلى الرجال في المناطق الريفية، وآخر سجلات عن هذا الموضوع تعود إلى عام ١٩٧٠، وفيها يبلغ مجموع سكان الأرياف ٢٩٥ ٨٤٨، مقارنة بـ ٠٣٠ ٢٧٨ ١ نسمة في المناطق الحضرية. وآنئذ كانت نسبة الإناث إلى الذكور ٩٧ر٠[٣٠].

---

(٢٨) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

(٢٩) United Nations Development Programme (UNDP), *The National Human Development Report Lebanon 1998*, Beirut, November 1998.

(٣٠) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

وفي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ٢٧ في المائة[٣١]. وبما أن نسبة الذكور إلى الإناث بين سكان لبنان تقارب ١ إلى ١ في العدد، فباستطاعة النساء أن يقدمن مساهمة كبيرة في القوى العاملة - شرط أن تتوفر لهن الحوافز والفرص. وهذه النسبة المئوية الصغيرة من النساء في القوى العاملة توضح وجود هدر في الموارد البشرية اللبنانية. وتحتاج الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لاجتذاب من يحتمل أن يصبحوا عمالا إلى القوى العاملة، مما سيعزز، في نهاية المطاف، الاقتصاد اللبناني. فبنمو هذا القوى، سيتمكن لبنان من أن ينتج محليا السلع المطلوبة وأن يخفض الواردات. أما النتائج الإيجابية الأخرى فستكون نفسية (ارتفاع المعنويات) واجتماعية (رفع مستوى المعيشة والتعليم).

وفي عام ١٩٩٨ أيضا، قدرت شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن سكان المدن في لبنان سيمثلون ٩٠ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠[٣٢]. ومن الصعب إجراء تقييم لمدى دقة هذه المعلومات لأن الخط الذي يفصل بين الأرياف والمدن ليس واضحا.

وليس هناك إحصاءات عن عدد العاملات الساكنات في الأرياف اللبنانية، ولا عن عدد النساء اللواتي ينتقلن يوميا للعمل في المدن. وبسبب هذا النقص في المعلومات الإحصائية، يصعب إجراء تبيان عددي لما يظهر من حالة الفقر وقصور النمو وانعدام الاهتمام التي تعاني منها الأرياف اللبنانية في الوقت الحاضر.

وفيما يتصل بالتعليم، كانت النساء يشكلن، خلال السنة الأكاديمية ١٩٩٧/٩٨، ٩ر٥١ في المائة من مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات (٣٣٠ ٨٧ طالبا). وكانت نسبة الإناث إلى الذكور ٠٨ر١ في المائة. وليس هناك معلومات عن مكان إقامة الطلاب وعما إذا كانوا ينتقلون من المناطق الريفية لحضور الدروس الجامعية. وبين سنتي ١٩٩١/٩٢ و١٩٩٧/٩٨، ازداد عدد الطالبات بنسبة ٧ر٢٥ في المائة، وهذا أمر مشجع.

وعلى مستوى الإجازة الجامعية، كان هناك ٣٩٤ طالبة يدرسن الزراعة خلال السنة الأكاديمية ١٩٩٥/٩٦. وكانت هذه الفئة تمثل ٣ر١ في المائة من مجموع الحائزات على شهادة الإجازة[٣٣]. ويستفاد من مصدر آخر أن ٩ في المائة من الطالبات كن يدرسن الزراعة في عام ١٩٩٦[٣٤]. وخلال السنة الأكاديمية ١٩٩٧/٩٨، كانت نسبة طالبات الزراعة بين مجموع طلاب الجامعة اللبنانية، البالغ ٦٦٠ ٥١١، لا تتجاوز ٤ر٠ في المائة[٣٥]. ولم يوضح عدد الطالبات ضمن هذا المجموع.

وخلال السنة الجامعية ١٩٩٢/٩٣، مثلت المتخرجات من الجامعات نسبة ٨ر٤٩ في المائة من مجموع الخريجين. ومثل الذين تخرجوا بشهادة في الزراعة ٣ر٠ في المائة من مجموع خريجي الجامعات، البالغ ٧٥٨ ٩ خريجا. وبين هؤلاء، كانت نسبة النساء ٦ر٥٣ في المائة. وشكلت النساء ٥ر٥١ في المائة

---

(٣١) United Nations, ESCWA, *Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries: Analysis of Results*. New York, 2000.

(٣٢) United Nations, Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs, *The World's Women 2000 Trends and Statistics*, New York, 2000.

(٣٣) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Higher Education Systems in the Arab States: Developments of Science and Technology Indicators*, 1998.

(٣٤) الأمم المتحدة، المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية، بيروت، ٢٠٠٠.

(٣٥) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

من مجموع خريجي الجامعات، البالغ ٤٢٢ ١١، خلال السنة الأكاديمية ١٩٩٧/٩٨، ولكن ليس هناك معلومات عن عدد الطلاب (الذكور أو الإناث) الذين تخرجوا بشهادة في الزراعة خلال تلك السنة[٣٦].

وفي عام ١٩٩٦، كان هناك أربع جامعات (الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف، وجامعة الروح القدس - الكسليك)، تضم كليات للعلوم الزراعية ولديها برامج للإجازة في الزراعة. وكلية العلوم الزراعية والغذائية، التابعة للجامعة الأميركية في بيروت، هي وحدها التي تعطي شهادة الماجستير[٣٧]. وبحلول السنة ١٩٩٧/٩٨، كان في لبنان ما مجموعه ٢٤ جامعة، منها ٢٣ جامعة خاصة[٣٨]. وليس هناك معلومات عن عدد الجامعات التي تعطي شهادة زراعة بين الجامعات العشرين الأخرى.

ويسجل حوالي ٧٠ في المائة من الطلاب في جامعات تقع في منطقة بيروت الكبرى وتؤمن القسط الأكبر من التعليم الجيد. وقد ازداد معدل تسجيل النساء في مؤسسات التعليم بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٦، لكن الفجوة بين الريف والمدينة لا تزال موجودة. ففي عام ١٩٩٦، كان بين الإناث (فئة العمر ٦-٢٤ عاما) نسبة تقارب ٧٦ في المائة مسجلة في مؤسسات تعليمية توجد في بيروت، ونسبة ٦٣ في المائة مسجلة في لبنان الشمالي، و٦٦ في المائة في جنوب لبنان والبقاع، و٧١ في المائة في جبل لبنان[٣٩].

---

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) UNESCO, *Higher Education Systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators*, 1998 and Ministry of Agriculture, Lebanon. Agricultural Research Institute, Lebanese Agricultural Research Strategy (LARS), 1996.

(٣٨) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

(٣٩) UNDP, *The National Human Development Report Lebanon 1998*, Beirut, November 1998.

ثالثاً- حالة لبنان

ألف- السياق الراهن

١- التطورات الاقتصادية

لا شك في أن الحرب الأهلية التي بدأت في عام ١٩٧٥ أوقفت تطور لبنان وعجّلت في تفاقم مشاكله الهيكلية والاجتماعية. ولطالما كان الاقتصاد اللبناني تحت هيمنة قطاع الخدمات، الذي يساهم بأكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبين هذه الخدمات، كانت التجارة والخدمات المالية هي التي تنال باستمرار، خلال العقدين الماضيين، الحصة الكبرى في الاقتصاد. وخلال الفترة نفسها، كانت حصة الخدمات الأخرى، كالنقل والبناء والإسكان، في انخفاض.

لقد أضرّت الحرب بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية، وأحدثت آثاراً سلبية في الإنتاج والإنتاجية والأجور الحقيقية. فالدخل الفردي استمر في الهبوط طوال فترة النزاع، حتى وصل إلى ١٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٠[٤٠]؛ والعملة الوطنية خسرت جزءاً كبيراً من قيمتها تحت الضغوط المستمرة، والتضخم بلغ ٤٠٠ في المائة في عام ١٩٨٧.

وبنهاية النزاع، في عام ١٩٩٠، تركزت جهود الحكومة على الإعمار، أي على إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية المهدمة وعلى استرجاع الاستقرار النقدي. وشهد عام ١٩٩٢ إعادة الثقة في الاقتصاد وانطلاق النمو. ومرة أخرى، كان قطاع الخدمات هو الذي دفع عجلة النمو، ومرة أخرى ظلت الزراعة والصناعة بين الأولويات الدنيا ضمن خطط التنمية. وفي الوقت الحاضر، يُوجَّه معظم السُلف المصرفية المخصصة للقطاع الخاص إلى أنشطة التجارة والبناء، بينما لا تتلقى الزراعة والصناعة إلا حصة ضئيلة من التمويل. ولم تستغل بعد، على نحو تام، المزية التنافسية الإقليمية التي تتمتع بها بعض المنتجات اللبنانية التي يهيئها قطاعا الزراعة والتجهيز الزراعي.

ومنذ نهاية الحرب، ترتفع المداخيل بوتيرة بطيئة جداً. ويُستفاد من تقرير أعدّته الإسكوا في عام ١٩٩٦[٤١] إن زهاء ربع السكان يعيشون في حالة الفقر. ويتمثل خط الفقر بالنسبة للعائلة الواحدة بـ ٦١٨ دولاراً في الشهر. وثمة، على وجه التقريب، ٢٥٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الفقر المدقع الذي توصف به كل أسرة من خمسة أفراد تعيش على نحو ٣٠٦ دولارات في الشهر. ولا يزال التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية موجوداً، بل انه ربما يكون قد استفحل خلال العقد الماضي بسبب التشديد والتركيز على أنشطة إعادة البناء في العاصمة.

ويحقق قطاع الخدمات، الذي له الهيمنة على القطاعات الأخرى، ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان (٢٢٩ ١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨). وبينما يحقق قطاعا الصناعة والصناعة التحويلية ٢٧ و١٧ في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال قطاع الزراعة هو المساهم الأضعف في إنتاج لبنان، إذ لا يحقق إلا ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٤٢].

---

(٤٠) United Nations Resident System Coordinator in Lebanon, "Common country assessment report", www.un.org.lb/data/cca/overview.htm.

(٤١) الإسكوا، الفقر في لبنان، ١٩٩٦، ص ١-٢.

(٤٢) World Bank, *World Development Indicators 2000*.

ومن الاتجاهات الأخرى التي تؤثر على الزراعة في لبنان: النزوح المستمر لسكان الأرياف إلى المناطق الحضرية. ففي عام ١٩٩٨، كان هؤلاء السكان يمثلون ١١ في المائة من مجموع سكان لبنان. وعانى قطاع الزراعة من الحرب لأن عدداً كبيراً من المدنيين هجروا أراضيهم بحثاً عن الأمان. وفي البقاع الغربي وجنوب لبنان تواصل هذا الاتجاه حتى عام ١٩٩٩، بسبب الاحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين. وكان من المشقات الاقتصادية التي واجهها لبنان خلال تلك الفترة اضطرار المزارعين إلى ترك أراضيهم ليلتمسوا أشكال عمل أخرى.

ويعاني لبنان من مشاكل عديدة في بيع منتجاته الزراعية (وخصوصاً بعد الحرب الأهلية، عندما ازدادت تكاليف الإنتاج)، وذلك للأسباب التالية[٤٣]:

(أ) ارتفاع ايجار الأراضي (الذي قد يصل إلى ٢٠٠ دولار في السنة للدونم الواحد)؛

(ب) ارتفاع كلفة الأيدي العاملة اللبنانية قياساً بكلفة الأيدي العاملة في سائر بلدان المنطقة؛

(ج) ارتفاع كلفة الري؛

(د) ارتفاع كلفة المدخلات الزراعية (البذور، مبيدات الآفات، الخ)، قياساً بها في سائر بلدان المنطقة؛

(هـ) انخفاض الإنتاجية، محسوبة لكل وحدة زراعية؛

(و) عدم وجود القروض الزراعية؛

(ز) فيض الإنتاج خلال المواسم العالية.

كما أجريت دراسة عن الفقر في منطقة بعلبك-الهرمل ألقت الضوء على الحياة اليومية للريفيات والريفيين[٤٤] وأوضحت ما يلي: أولاً، ان معدل الإعالة في مناطق مثل بعلبك-الهرمل يتجاوز المعدل الوطني بسبب كِبَر الأسر وكثرة الأولاد في كل جيل؛ ثانياً، فيما يتصل بالعمالة والنوع الاجتماعي، تنال المهن التي كرّستها التقاليد للمرأة، ومنها، مثلاً، التدريب والتعليم، النصيب الأكبر من الأيدي العاملة النسائية؛ ثالثاً، تُستخدم نسبة كبيرة من النساء العاملات في الزراعة؛ رابعاً، ترتبط العمالة النسائية ارتباطاً وثيقاً بالعمل الموسمي غير المنتظم وبالعمل المنتج غير المدفوع الأجر الذي يُضطلع به ضمن الأسرة.

ومداخيل الأفراد والأسر منخفضة في المناطق التي منها بعلبك-الهرمل. وقد وجد أن النفقات المرتبطة بالغذاء تنال أعلى حصة في الإنفاق الإجمالي للأسرة. ويتمثل أدنى خط للفقر في منطقة بعلبك-الهرمل بما يعادل ٣٣٠ دولاراً (٥٩١ ٤٩٨ ليرة لبنانية) في الشهر لأسرة متوسطة يبلغ عدد أفرادها ٥ر٢٦. أما الخط الأعلى للفقر في المنطقة فيعادل ٦٩٣ دولاراً (٦٣٠ ٩٧٧ ليرة لبنانية) في الشهر للأسرة نفسها. وعلى أساس مؤشر التعداد، يعيش ٥ر٢٥ في المائة من عائلات المنطقة تحت خط الفقر، و٥٨ في المائة تحت الخط الأعلى للفقر. وتشكل الزراعة أهم مصدر للرزق عند الفقراء. وفي الأسر الفقيرة، يسجل في المدارس الرسمية عدد من الطفلات يفوق عدد الأطفال.

---

(٤٣) الجمهورية اللبنانية، التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية في لبنان لعام ٢٠٠٠ (بيروت، ٢٠٠٠).

(٤٤) UNDP, The Consultation and Research Institute, "Poverty and gender profile in the Baalbeck-Hermel region", Beirut, April 1998.

وفي المناطق التي منها بعلبك-الهرمل، ترتفع نسبة النساء اللواتي يُستخدمن كعاملات موسميات وكمساعدات عائليات غير مأجورات. وتتركز العاملات في قطاعات اقتصادية منخفضة الإنتاجية ومنخفضة المردود الاقتصادي: في الزراعة والوظائف الضيقة النطاق التي لا تستلزم مهارات. والنساء اللواتي يترأسن الأسر يتأثرن بالفقر أكثر مما يتأثر به سائر السكان في منطقة بعلبك-الهرمل. وغالبية هؤلاء النساء أرامل وأميات ويعشن على ما هو أقل من الحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة.

ويهيمن الذكور على ملكية الأصول، وتخضع الإناث، في تصرفهن بالأصول المادية والمالية، لقيود مفرطة في شدتها. وأولى المسؤوليات التي تتحملها عضوات الأسر هي المسؤولية عن أداء الأدوار الإنجابية (تحضير الأغذية، رعاية الأطفال، تنظيف المنزل)، بينما ينصرف الرجال، بالدرجة الأولى، إلى مزاولة الأعمال الإنتاجية والمربحة. وليس للمرأة، حتى عندما تكون عاملة، إلا القليل من حرية التصرف في إيراداتها. ويُلاحظ أن اتخاذ المرأة للقرارات ضمن الأسرة محدود جداً ويتأثر بمستويات السلطة في المنزل. وهذه الاستنتاجات تبين بجلاء المشقة التي تواجهها النساء الريفيات في لبنان.

٢- القطاع الزراعي

يملك لبنان أراضي زراعية جيدة تمتد على طول ساحله، وفي سهل عكار شمالاً، وفي وادي البقاع. وتمارس الزراعة في البلد على ٢٠٠ ٠٠٠ من الـ ٢٦٠ ٠٠٠ هكتار التي تشكلها الأراضي الصالحة للزراعة (انظر الجدول ٢)[٤٥]. ولا يُروى من هذه الأراضي إلا ربعها، بالرغم من غزارة الموارد المائية الموجودة.

الجدول ٢- لبنان: معالم القطاع الزراعي

المعلم	السنة	المؤشرات
ناتج الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	١٩٩٥	١٢ر٦
الأغذية والحيوانات الحية كنسبة مئوية من الصادرات	١٩٩٧	١٣ر٨
تقدير القوى العاملة المستخدمة في الزراعة (بالنسبة المئوية)	١٩٩٥	٩
سكان الأرياف كنسبة مئوية من مجموع السكان	١٩٩٥	١٢ر٥
متوسط التغير السنوي في سكان الأرياف (بالنسبة المئوية)	١٩٩٥-٢٠٠٠	-٢ر٢
الأراضى الصالحة للزراعة	١٩٩٦	٢٦٠ر٠٠٠ هكتار
الأراضي الصالحة للزراعة/إجمالي الأراضي (بالنسبة المئوية)	١٩٩٦	٢٦
المنتجات الزراعية الإجمالية		بطاطا، طماطم، عنب، تفاح، برتقال وقمح

المصدر: Economist Intelligence Unit (EIU), "Country profile: Lebanon 1999-2000", www.eiu.com؛ الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩.

ويساهم القطاع الزراعي بما يقارب ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٤٦]، ويؤمن حصة كبيرة من العمالة الريفية. وتفيد دراسة أجريت مؤخراً بأن هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ عامل مستخدمين في

(٤٥) Economist Intelligence Unit (EIU), "Country profile: Lebanon 1999-2000", United Kingdom, www.eiu.com.

(٤٦) الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩، نيويورك، ٢٠٠٠، ص ٣٩.

القطاع الزراعي، وهم يعيلون ربع السكان تقريباً[٤٧]. ويعاني القطاع من مشاكل هيكلية مستمرة، وخصوصاً في مجال التسويق. فالعادة الجارية في لبنان، كما في الأسواق التي توجّه إليها المنتجات، هي أن بائعي الجملة يحددون الأسعار، فلا يكون تسعير المدخلات (الأيدي العاملة، المياه، الأسمدة) تسعيراً تنافسياً، ويصبح الاستمرار في الأسواق الإقليمية صعباً. وتُزرع في لبنان الثمار (العنب، التفاح، الحمضيات)، والخضار (البندورة، البطاطس) التي تصدَّر عادة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

٣- ملامح موضوع المرأة والرجل

خلال العقود القليلة الماضية، تحسنت حالة المرأة في لبنان، وخصوصاً فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم. فالعمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث يقارب ٦٨ و٧٢ عاماً، على التوالي (انظر الجدول ٣). ولكن لم يحصل تحسّن ملحوظ، خلال الفترة نفسها، في إشراك المرأة في الاقتصاد، كما لم يحرز تقدم يُذكر في حضور المرأة مجال السياسة.

ويُستفاد من مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠ أن حالة المرأة في لبنان آخذة في التحسن. فقد حصل هبوط ملحوظ في معدل أمية النساء البالغات، كما أن نسبة مشاركة الإناث إلى مشاركة الذكور في القوى العاملة ارتفعت من ٠ر٢ في عام ١٩٧٠ إلى ٠ر٤ في عام ١٩٩٨. ومع أن هذا التطور مشجع، لا يزال هناك فارق كبير بين مداخيل الرجال ومداخيل النساء في لبنان. فقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ أن الرجل يكسب، في المتوسط، أكثر مما تكسبه المرأة بما يناهز ثلاثة أضعاف[٤٨].

ورغم الارتفاع النسبي لمعدل مشاركة المرأة قياساً به في بلدان منطقة الإسكوا، هناك احتمالات قوية لتحسنه بالنظر إلى ارتفاع معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم. فقد قُدِّر معدل الالتحاق الإجمالي (في المستويات الابتدائي والثانوي والعالي) بـ ٧٦ في المائة للذكور و٧٧ في المائة للإناث في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ٣). وقد يكون المعدل الرسمي للعمالة أدنى من معدلها الفعلي لأنه لا يشمل النساء المستخدمات في القطاع غير الرسمي أو في المؤسسات العائلية.

الجدول ٣- لبنان: الملامح الاجتماعية-الاقتصادية لموضوع المرأة والرجل

المؤشرات	السنة	المؤشرات الرقمية
مؤشر التنمية البشرية	١٩٩٨	٠ر٧٣٥
المرتبة (١٧٤ بلداً)	١٩٩٨	٨٢
مؤشر التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي	١٩٩٨	٠ر٧١٨
المرتبة (١٧٤ بلداً)	١٩٩٨	٧٤
متوسط مؤشر التنمية المرتبطة بموضوع المرأة والرجل الخاص بالدول العربية	١٩٩٨	٠ر٦١٢
عدد السكان	١٩٩٨	٣ر٤ ملايين
العمر المتوقع عند الولادة	١٩٩٨	للذكور: ٦٨ر٣ للإناث: ٧١ر٩

(٤٧) جريدة النهار، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ص ٦.

(٤٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، نيويورك.

الجدول ٣ (تابع)

المؤشرات	السنة	المؤشرات الرقمية
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة وما فوق) (بالنسبة المئوية)	١٩٩٨	للذكور: ٥ر٩١ للإناث: ١ر٧٩
المعدل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم (بالنسبة المئوية) (المستويات الابتدائي والثانوي والجامعي)	١٩٩٧	للذكور: ٧٦ للإناث: ٧٧
الناتج المحلي الإجمالي محسوباً للفرد (بالدولارات)	١٩٩٨	للذكور: ٧٧٧ر٦ للإناث: ٩٨٥ر١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠؛ الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفي مؤشر التنمية المرتبطة بموضوع المرأة والرجل لعام ١٩٩٨، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحتل لبنان المرتبة الـ ٧٤ بين ١٧٤ بلداً؛ كما أن أداءه أفضل، في المتوسط، من أداء البلدان العربية الأخرى. وهذا المؤشر هو مؤشر مركّب يوجز حالة كل بلد من حيث العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والدخل، ويأخذ في الحسبان الفوارق بين الرجل والمرأة.

٤- التشريع

يعطي الدستور اللبناني الرجل والمرأة حقوقاً متساوية أمام القانون دون أن يذكر المساواة صراحة. وقد صادق لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مبدياً تحفظين يتصلان بالجنسية والأسرة البيولوجية؛ فالوالد وحده له الحق في إعطاء الجنسية اللبنانية لأولاده، وليس للمرأة نفس حقوق الرجل فيما يتعلق بالرعاية والتبنّي واسم العائلة. ويتضمن القانون المدني مواد تنطبق على كل المواطنين اللبنانيين، ومواد أخرى تختلف بين الأديان. وليس مسموحاً بالزواج المدني في لبنان؛ لكن السلطات اللبنانية تعترف بالزواج المدني الذي يسجل في الخارج، وفي حالات النزاع القانوني تلجأ المحاكم المحلية إلى قوانين البلدان الأخرى التي سجل الزواج فيها أصلاً. ويميز قانون العقوبات اللبناني ضد المرأة في حالات جرائم الشرف والإجهاض والزنا.

باء- القدرات المؤسسية

١- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

في عام ١٩٩٦، أنشأ مجلس الوزراء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كنتيجة مباشرة لإعلان بيجين لعام ١٩٩٥ الذي دُعيت فيه الحكومات إلى إنشاء آليات وطنية للمساواة بين الجنسين. وتشمل المهام الموكلة إليها الدعاية، وتحديد الأولويات الوطنية، والتوعية، وتحليل السياسات، والبحث والتدريب. وللهيئة مجلس تنفيذي يضم ثمانية أعضاء (متطوعين وناشطين في قضايا النوع الاجتماعي)، تنتخبهم جمعية عامة مؤلفة من ٢٢ عضواً. ويعيِّن رئيس مجلس الوزراء أمين صندوق الهيئة. وقد أنشأت الهيئة لجان عمل فرعية تتشكل من أعضاء مختصين لمعالجة مجموعة متنوعة من القضايا منها المعلومات ووسائل الإعلام، والتشريع، والمشاركة السياسية، والصحة، والعمل، والاقتصاد.

وقد أفيد عن إحراز بعض التقدم في وضع المرأة والرجل ضمن إطار مؤسسي على الصعيد الوطني، مع أن الجهود التي تُبذل لإدراج منظور موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة لا تزال محدودة، والمنافع التي تخص بها المرأة لا تزال، إجمالاً، غير ملموسة. ثم أن شمل مبادرات هذا الإدراج بعملية إعداد السياسات والأطر والإحصاءات، التي هي عملية سريعة، هو أسهل من شملها بعمليات التغيير الثقافي، التي هي أبطأ.

وفي الوقت الحاضر، ينفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعاً بعنوان عمليات المتابعة اللاحقة لبيجين، المرحلة الثانية، بالاشتراك مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ولجنة المنظمات غير الحكومية. والغرض البعيد الأجل لهذا المشروع هو "المساهمة في عملية مستدامة ومراعية لموضوع المرأة والرجل من خلال تعزيز دور الآليات الوطنية ولجان المنظمات غير الحكومية في تطوير القدرات الوطنية اللازمة لإدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة". وأهداف المشروع الثلاثة[٤٩] هي بناء المؤسسات، والبدء بعملية إدراج النوع الاجتماعي ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة على صعيدي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وصياغة استراتيجية لحشد الموارد. وبما أنه ثبت أن جهات الاتصال بموضوع المرأة والرجل فعالة في إدراج قضايا المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للسياسات والبرامج والمشاريع التي تضطلع بها هاتان المؤسستان الحكوميتان، وتحفز عملية إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن خططهما[٥٠]، يضم المشروع، بين أنشطته، تقديم الدعم لشبكة من جهات الاتصال المعنية بموضوع المرأة والرجل والتابعة للوزارات. وقد شاركت ٢٥ جهة اتصال تقريباً في التدريب الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعيّن بعض المؤسسات لجاناً صغيرة، بينما لم يوص البعض الآخر، وضمنه وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة، بتدريب أي من موظفيه.

وتمارس الآليات الوطنية عملها بجعل جهات الاتصال المعنية بموضوع المرأة والرجل تعلّم زميلاتها، بطريقة غير رسمية في أحيان كثيرة، في مجال قضايا المرأة والرجل. وتوخياً لإكمال ما تبذله هذه الجهات من جهود بناء القدرات، بالتوافق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، أرسل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المديرين العامين مجموعات تعليمية باللغة العربية تختص بموضوع المرأة والرجل، وتوضح مفاهيم وأدوات إدراج هذا المنظور ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة. ولم تُتلقَّ ردود فورية على إرسال المجموعات المذكورة، ولا إيضاحات عن نشر المعلومات داخل المكاتب التي يرأسها هؤلاء المديرون العامون.

٢- وزارة الزراعة

في مطالع التسعينات، صاغت الوزارة خططاً لزيادة عدد النساء في صفوفها، ولإلقاء الضوء على البرامج والمشاريع الخاصة بالنساء الريفيات، ولتقييم احتياجات هؤلاء النساء من خلال مسوح شاملة، أي، في الواقع، لإدراج قضايا المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للسياسات والممارسات. وتشارك الوزارة حالياً في عدة مشاريع تستهدف المرأة، ومنها مشروع للبنك الدولي، ومشروع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويقع نشاط البنك الدولي، وموضوعه "التنمية لصالح المرأة"، ضمن إطار مشروع الري وإعادة

---

(٤٩) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، www.nclw.org.Ib/strength.htm.

(٥٠) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الكاشف في الجندر والتنمية، حقيبة مرجعية، مكتب غرب آسيا، عمّان، ١٩٩٩، ص ٣٩.

التأهيل والتحديث. أما النشاط الفرعي فيستهدف تحسين القدرة الفنية للوزارة على استهداف المرأة وتمويل التدريب وبرامج الإرشاد من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

وفي وزارة الزراعة الآن امرأتان تدير كل منهما مصلحة. وقد تعاقدت الوزارة مؤخراً مع عدة مهندسات، وعيّنت رجلاً بصفة جهة اتصال ليدير خدمات الإرشاد. وللأسف لم تنشط جهة الاتصال بعد.

وتفيد الوثائق التي صدرت مؤخراً عن وزارة الزراعة بأن استخدام موضوع المرأة والرجل كمرجع[٥١]، والعمل على إشهاره، محدودان في أي تحليل للسياسات وأي عملية برمجة أو مشروع تبدأ فيه الوزارة أو تروج له. كما أن نتيجة المسح الإحصائي الزراعي الذي أجرته الوزارة لا تأتي بمعلومات تفي بأغراض التحليل المستند إلى قضايا المرأة والرجل، ومنهجية المسح لا تدل على أن المؤشرات الخاصة بالموضوع قد أبرزت على النحو الملائم. والجداول الوحيدة التي تفصّل فيها البيانات حسب الجنس هي جداول القوى العاملة واستغلال الأراضي. وقد فُوّتت فرصة لتقييم مختلف مساهمات المرأة والرجل، لأن التعداد الزراعي يشكل أول مسح إحصائي عام أُجري منذ عام ١٩٦١، ويتعذر الخروج منه بأي استنتاجات عن الفوارق بين الرجل والمرأة في استخدام الأراضي، وملكية الأراضي، وتوزيع المحاصيل، والمكننة، واستخدام الأسمدة، والاستثمار، والتسليف. وليس هناك، بين ٥٣ جدولاً، إلا ستة جداول تبرز فيها الفجوة بين المرأة والرجل. ومن الواضح أن تحليل وتقييم الأثر يستوجبان أن يضطلع خبراء باجراء الدراسات التي تختص، تحديداً، بموضوع المرأة والرجل.

جيم- ملامح القوى العاملة في علاقتها بموضوع المرأة والرجل

يجري إصلاح القوانين اللبنانية بحيث تضمن للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في مكان العمل، وليس في الدستور اللبناني أي تمييز على أساس موضوع المرأة والرجل. ولكن رغم ذلك، وكما سبق قوله، تعمل القواعد التقليدية، في كثير من الأحيان، ضد الحقوق الأساسية التي اكتسبتها المرأة اللبنانية. ومستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، في مجال السياسة وفي القطاعات المنتجة على السواء، هو مستوى محدود.

وقد حددت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية[٥٢] مجموعة من العقبات التي تواجهها المرأة اللبنانية، ومنها:

(أ) التمييز: تواجه المرأة اللبنانية أشكالاً عديدة من التمييز تشمل شروط العمل والقوالب الجامدة؛

(ب) المستحقات: تواجه المرأة عادة، في القطاع الخاص، عقود تعود عليها باستحقاقات أقل جاذبية مما يخصص لنظرائها الرجال؛

---

(٥١) وزارة الزراعة اللبنانية، النتائج الإجمالية للإحصاء الزراعي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(٥٢) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الوطني إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٩٨، www.nclw.org.lb/resource.htm.

(ج) التعليم: بالرغم من ارتفاع معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم، لا يزال التحيز موجوداً في اختيار ميادين التخصص. فالرجال مهيمنون في الميادين ذات المكاسب الأعلى؛

(د) اتخاذ القرارات: لا تشجع المرأة على المشاركة في صنع السياسات أو اتخاذ القرارات، وذلك لأسباب ثقافية؛

(هـ) تدنّي المداخيل: تفيد مسوح ودراسات مختلفة بأن مرتبات النساء أدنى من مرتبات نظرائهن من الرجال؛

(و) النشاط الاقتصادي: بالرغم من الارتفاع النسبي لمستوى التعليم الذي حصّلته نسبة عالية من النساء، لا يزال بعضهن يمانع في المشاركة في الاقتصاد بسبب الضغوط الاجتماعية؛

(ز) الشبكة الاجتماعية: تتردد النساء في الاستفادة من البرامج الاجتماعية المتاحة لهن؛

(ح) الإشراف القانوني: بالرغم من أن القانون اللبناني لا يميز ضد المرأة، لا توجد أي آلية لاتخاذ إجراءات قانونية في حالات التمييز؛

(ط) الزواج: بين النساء قسم كبير نسبياً لا يبقين في القوى العاملة بعد الزواج، وخصوصاً بعد الإنجاب؛

(ي) التطوير الوظيفي: تتدنّى احتمالات الترقية والتقدم بين النساء عنها بين الرجال. ومن أسباب ذلك عوامل اجتماعية مثل عدم الاستعداد للسفر أو للعمل الإضافي.

١- البيانات

بما أن المصادر المختلفة تبلغ بيانات تبدو متناقضة، يصعب الحصول على صورة دقيقة لحالة الرجل والمرأة في القطاعات المنتجة في لبنان. ويمكن أن يُعزى التضارب بين مجموعات البيانات إلى استخدام مصادر بيانات مختلفة تستند إلى مسوح مختلفة ومعالم متنوعة. وقد تكون المؤشرات غير متماثلة في تحديدها، وإطار التحليل مبنياً على فرضيات مختلفة.

٢- التوزُّع القطاعي

في عام ١٩٩٧، أجرت إدارة الإحصاء المركزي في لبنان مسحاً للقوى العاملة تضمن تقديرات مفادها أن ١٠ في المائة من الذكور و٥ في المائة من الإناث الملتحقين بالقوى العاملة يشتغلون في القطاع الزراعي (انظر الجدول ٤). ويستخدم القطاع الصناعي، على وجه التقريب، ١٥ و١٢ في المائة، على التوالي، من رجال ونساء القوى العاملة. ويعمل زهاء ٦٧ في المائة من القوى العاملة النسائية في قطاع الخدمات.

الجدول ٤- التوزع القطاعي للقوى العاملة حسب موضوع المرأة والرجل، ١٩٩٧

القطاع	الرجال	النساء	المجموع
الزراعة	١ر١٠	٥ر٠	٩ر٠
الصناعة	٥ر١٥	٦ر١١	٧ر١٤
البناء	١ر١٤	٨ر٠	٢ر١١
التجارة	١ر٢٤	٩ر١٥	٣ر٢٢
الخدمات	٢ر٣٦	٧ر٦٦	٨ر٤٢
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر: لبنان، إدارة الإحصاء المركزي، القوى العاملة في عام ١٩٩٧، آب/أغسطس ١٩٩٨، العدد ١٢، ص ١٤ (بالعربية والفرنسية).

وتمثل مالكات الأراضي ٧ في المائة من العدد الإجمالي لمالكيها[٥٣]. وغالبية هؤلاء النساء تجاوزن الخامسة والثلاثين من العمر. ولا تملك النساء إلا ٥ر٣ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للاستخدام[٥٤]. وفي الأراضي الزراعية الأكبر مساحة (أكثر من ٢٠ دونماً)، تشتغل عاملات موسميات كثيرات العدد بالنسبة إلى الرجال[٥٥]. ويسكن معظم العمال الموسميين في قرية مالك الأراضي الذي يعملون عنده. وعدد الرجال أكبر من عدد النساء بين العمال الموسميين الآتين من المدن ومن الخارج[٥٦].

وبين مجموع المزارعين في لبنان نسبة ٨٣ في المائة يستخدمون نوعاً ما من الآلات الزراعية ويملكون ٩٤ في المائة من الأراضي المزروعة. ولم تُعطَ أي معلومات عن النسبة المئوية للنساء بين هؤلاء المزارعين. ويعتمد كلا القطاعين الزراعيين العام والخاص في لبنان على العمال الأجانب[٥٧]. ويقارب الأجر اليومي ١٠ دولارات لعمال القطاع الخاص و٢٥-٣٠ دولاراً لعمال القطاع العام[٥٨]. والمهام التي يُكلَّفون بها هي التشذيب والفرز والزرع، الخ.

٣- الأجور

يبين الجدول ٥ أن ٢ في المائة فقط من النساء المستخدمات يعملن في الزراعة. وتشكل النساء ٩ في المائة فقط من المجموعة الكاملة للعمال الزراعيين. واستناداً إلى عيِّنة صغيرة من المؤسسات، يظهر الجدول ٦، على نحو يثير الدهشة، ان النساء يكسبن، في المتوسط، أكثر مما يكسب الرجال في المؤسسات الزراعية: ٠٠٠ ٥٦٨ مقابل ٠٠٠ ٤٩٣ ليرة، فيكون الفارق ١٥ في المائة. وقد تكون العاملات المفاد عنهن في إطار هذا المسح أكثر مهارة من العاملات غير المشتغلات في الأرض. وفيما يتعلق بالأدوار الأخرى، ينخفض متوسط مكاسب النساء، باستمرار، عن متوسط مكاسب الرجال: ٠٠٠ ٤٧٧ مقابل ٠٠٠ ٦٠٦ ليرة، فيكون الفارق ٢١ في المائة.

---

(٥٣) انظر الحاشية ٥١.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، دراسة أولية للبنيات الإنتاجية والتسويقية الزراعية في لبنان، بيروت، ١٩٩٩.

(٥٨) المرجع نفسه.

وبين مجموع النساء العاملات في الأنشطة الزراعية (انظر الجدول ٧) نسبة تتجاوز النصف (٥٨ في المائة) يكسبن ما بين ٠٠٠ ٣٠٠ و٠٠٠ ٥٠٠ ليرة. وتكسب نسبة ١٣ في المائة تقريباً أقل من ٠٠٠ ٣٠٠ ليرة، ونسبة ٢٩ في المائة تقريباً ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و٠٠٠ ٠٠٠ ١ ليرة. وليس هناك نساء يكسبن أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ١ ليرة في الشهر. وغالبية النساء العاملات على خطوط التجميع (٨٧ في المائة) يكسبن أقل من ٠٠٠ ٥٠٠ ليرة في الشهر، والبقية يكسبن ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و٠٠٠ ٠٠٠ ١ ليرة. كما أنه ليس في فئة الوظائف هذه نساء يكسبن أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ١ ليرة.

الجدول ٥- توزّع القوى العاملة حسب موضوع المرأة والرجل والنشاط، ١٩٩٧ (بالنسبة المئوية)

المستوى المهني	المستخدمون ضمن الفئة المهنية			مجموع المستخدمين	مجموع المستخدمات
	الذكور	الإناث	المجموع		
الإدارة العالية المستوى	٩١	٩	١٠٠	١٤	٥
الاختصاصيون	٥٥	٤٥	١٠٠	٧	٢١
الإداريون المتوسطو المستوى	٥٠	٥٠	١٠٠	٤	١٤
الموظفون الإداريون	٦٢	٣٨	١٠٠	٧	١٥
عمال الخدمات والمبيعات	٧١	٢٩	١٠٠	٩	١٣
الزراعة وصيد الأسماك	٩١	٩	١٠٠	٦	٢
القوى العاملة الماهرة	٩٥	٥	١٠٠	٢٦	٥
مشغلو الآلات والسائقون	٩١	٩	١٠٠	١٠	٤
العمال غير المهرة	٦٧	٣٣	١٠٠	١٢	٢٢
الجيش	٩٩	١	١٠٠	٥	—
غير محدد	٨٥	١٥	١٠٠	—	—
المتوسط الإجمالي	٧٨	٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والإسكوا، المرأة والرجل في لبنان: صورة إحصائية ٢٠٠٠، ص ٨٢.

الجدول ٦- متوسط الأجر الشهري للرجل والمرأة في مستويات مهنية مختارة

المستوى المهني	النساء	الرجال	المتوسط
الإدارة العالية المستوى	٨٧٤	١ ١٧٩	١ ١٣٤
إداريو المؤسسات الصغيرة	٦٠٥	٨٠٨	٧٤٢
اختصاصيو العلوم	٦٠٩	٩٣٢	٨٤٢
المعلمون المتخصصون	٤٦٤	٧٠٢	٥٢٨
العمال الفنيون المتوسطو المستوى	٦٥١	٧٢١	٧٠٩
العمال المكتبيون	٥٠٤	٥٨٠	٥٣٧
عمال المبيعات	٤٣٠	٥٣٥	٤٩٨
اختصاصيو الزراعة	٥٦٨	٤٩٣	٥٠٣
الحرفيون	٣٧٥	٤٨٨	٤٦٠
العمال غير المهرة	٣٢٥	٤٤٣	٤٢٢
المتوسط	٤٧٧	٦٠٦	٥٦١

المصدر: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والإسكوا، المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية ٢٠٠٠، ص ٨٤.

الجدول ٧- توزّع مرتبات العاملات، ١٩٩٧ (بالنسبة المئوية)

نطاق المرتبات، بالليرات اللبنانية	المستوى المتوسط	الإدارة	الخدمات	الزراعة	العمال المهرة	خطوط التجميع	العمال غير المهرة
أقل من ٣٠٠ ٠٠٠	١ر٣	٥ر٣	٦ر٨	١ر١٣	٣ر٨	٩ر١٠	١ر٢٢
٣٠٠ ٠٠٠ - ٥٠٠ ٠٠٠	٠ر٥١	٩ر٥٤	٤ر٦٨	١ر٥٨	٧ر٦٤	٤ر٧٦	٢ر٦٨
٥٠٠ ٠٠٠ - ١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ر٤٠	٠ر٣٦	٨ر١٩	٨ر٢٨	٤ر٢٤	٧ر١٢	٨ر٧
١ ٠٠٠ ٠٠٠ - ١ ٥٠٠ ٠٠٠	٠ر٤	٢ر٤	٥ر٢	—	٧ر١	—	٤ر١
فوق الـ ١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ر١	١ر٤	٥ر٢	—	٩ر٠	—	٥ر٠
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر: "Female working force in Lebanon", LAU Women Studies Center, *Al-Raida* Volume XV, No. 82, Summer 1998, p. 18.

٤- القطاع الزراعي

يبين الجدول ٨ أن زهاء ٤٤ في المائة من العاملات الزراعيات أميات، في مقابل ٢٧ في المائة من العمال الزراعيين الذكور. وأكثر من ٣٤ في المائة من العمال الذكور ونحو ٢٨ في المائة من العاملات لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي. وأكثر من ١١ في المائة من العمال الذكور وصلوا إلى مستوى التعليم الثانوي.

الجدول ٨- توزّع العمال الزراعيين حسب مستوى التعليم، ١٩٩٧ (بالنسبة المئوية)

مستوى التعليم	الرجال	النساء	الرجال والنساء
أمّيّون	١ر٢٧	٥ر٤٣	٧ر٢٨
يعرفون القراءة والكتابة	٠ر٢٢	..	٢ر٢١
الابتدائي	٤ر٣٤	٨ر٢٧	٨ر٣٣
المتوسط	٣ر١١	..	٥ر١١
الثانوي	٦ر٤	..	٣ر٤
الجامعي	..	..	..

المصدر: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، القوى العاملة في عام ١٩٩٧، آب/أغسطس ١٩٩٨، العدد ١٢، ص ٥٠-٥٣ (بالعربية والفرنسية).

وبسبب طابع النشاط الزراعي، يُستخدم ٤٦ في المائة من مجموع العمال الزراعيين على أساس موسمي، ونحو ٢٣ في المائة على أساس مؤقت (انظر الجدول ٩). ويُستخدم أكثر من نصف النساء (زهاء ٥٦ في المائة) على أساس موسمي، بينما يُستخدم أكثر من الخمس (١٩ في المائة) بعقود مؤقتة. ونحو ٣٠ في المائة من النساء المستخدمات للعمل الزراعي يُعتبرون مساعِدات في مؤسسات تجارية عائلية، ويقابل هذه النسبة ٧ في المائة من الرجال. وأكثر من ٤٣ في المائة من الرجال العاملين في القطاع الزراعي يعملون لحسابهم، مقابل ٢٣ في المائة من النساء (انظر الجدول ١٠).

الجدول ٩- نوع العمل في الزراعة وصيد الأسماك، ١٩٩٧
(بالنسبة المئوية)

نوع العمل	الرجال	النساء	الرجال والنساء
دائم	٣٢ر٠	٢٥ر٠	٣١ر١
موسمي	٤٤ر٧	٥٥ر٩	٤٦ر١
مؤقت	٢٣ر٣	١٩ر١	٢٢ر٨
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، القوى العاملة في عام ١٩٩٧، آب/أغسطس ١٩٩٨، العدد ١٢، ص ٧٧-٧٩ (بالعربية والفرنسية).

الجدول ١٠- فئات الاستخدام في الزراعة وصيد الأسماك، ١٩٩٧
(بالنسبة المئوية)

فئة العمل	الرجال	النساء	الرجال والنساء
العمل المستقل	٤٣ر٣	٢٣ر٢	٤٠ر٩
الإدارة	٨ر٨	..	٧ر٩
العمال/المستخدَمون	٤١ر٠	٤٥ر٦	٤١ر٦
المساعدة العائلية	٦ر٩	٢٩ر٨	٩ر٦
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، القوى العاملة في عام ١٩٩٧، آب/أغسطس ١٩٩٨، العدد ١٢، ص ٦٥-٦٧ (بالعربية والفرنسية).

دال- الفوارق بين المرأة والرجل في الزراعة

١- الجوانب الثانوية

ليس في قانون العمل اللبناني مواد محددة تختص بالنساء الريفيات. ويُستثنى من أحكام هذا القانون الرجال والنساء الذين يعملون في القطاع الزراعي. ولا يستفيد العمال الزراعيون من استحقاقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا إذا كانوا مستخدمين زراعيين دائمين. وبما أن ٧٥ في المائة (انظر الجدول ٩) من العاملات الزراعيات يستخدمن على أساس موسمي أو مؤقت، فلا تستحق لهن أية منافع. ويشكل الأمن الوظيفي، هو أيضاً، مسألة فيها جدل، والكثيرون يجدون العمل من خلال وكيل.

وخطط التنمية الحكومية لا تستهدف النساء الريفيات تحديداً. ومعدل مشاركة الإناث في الزراعة محدد بالانخفاض العام في أداء هذا القطاع. وقلما تمثَّل أو تُستشار النساء الريفيات في عملية اتخاذ القرار، وهنَّ، في العادة، غير واعيات لحقوقهن القانونية.

٢- أوقات العمل

تقضي النساء الريفيات ما يصل إلى ١٤ ساعة في اليوم على المهام الزراعية والأعمال المنزلية[٥٩]. وكما سبق قوله، تؤدي النساء في الأسر الزراعية دوراً هاماً في عملية الإنتاج الزراعي، لكن مساهمتهن كثيراً ما تُبخس حقها أو لا يُحسب حسابها إطلاقاً. وكثيراً ما يكون الماء غير متوفر بالأساليب الملائمة؛ وبين المناطق النائية نسبة ٤٠ في المائة تقريباً ليس لديها إمكانات الحصول على المياه بهذه الأساليب. وفي كثير من الأحيان تجلب النساء الماء من ينابيع أو آبار محلية[٦٠].

٣- الأراضي

تعتمد قوانين الإرث في لبنان على القواعد الدينية. ويُسمح للنساء بتملك الأرض مع أنه ليس من العادة أن يشترين الأرض. وحصول المرأة على الأرض مقيد أيضاً بقواعد الإرث الإسلامية التي يحق فيها للمرأة أقل مما يحق لقريبها الذكر. ومع أن هذه ليست، بوجه صريح، حالة نساء الديانات الأخرى في لبنان، يظل من الممارسات الشائعة بين النساء اللواتي يرثن أرضاً زراعية أن يسلمنها إلى أقربائهن الذكور. وتجنباً للمشاكل المحتملة، يسجل الآباء الأرض، أحياناً، بأسماء بناتهم أو أبنائهم.

وتتدرج قلة فرص الحصول على الأرض بين أهم القيود التي تقع على الموارد وتعرقل زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وكفاءته. ويظهر مسح للأسر[٦١] أجري في قرية ببنين، في عكار، أن ١٧ في المائة فقط من الأسر التي تناولها المسح (أي ٥٢ من أصل ٢٩٦ أسرة) تملك أرضاً. ويملك زهاء ٩٤ في المائة من هذه الأسر قطع أرض تتدنّى مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد، بينما يملك ٢٠ في المائة قطع أرض تتدنّى مساحة الواحدة منها عن دونم واحد. ويؤدي عدم تملك الأرض، أو تملك قطع صغيرة فقط، إلى منع غالبية الناس من الاضطلاع بمشاريع للإنتاج الزراعي صالحة للاستمرار من الوجهة الاقتصادية. ويبين المسح أيضاً أن إمكانات الحصول على الأرض أقل بين النساء منها بين الرجال. ولم تفِد إلا تسع زوجات، في مقابل ٩٠ زوجاً، أنهن يملكن الأرض.

ولا تقتصر محدودية ملكية النساء للأرض على هذه القرية بالذات أو على منطقة لبنان الشمالي[٦٢]. فقد أجريت مسوح تشاركية للتقييم الريفي في ٩ من قرى البلد. واضطلع السكان المحليون بمساعدة الوافدين من الخارج وبجمع البيانات وتحليلها. وأظهرت النتائج التي توصلوا اليها ممانعة أرباب الأسر في ترك الأرض الزراعية لوريثاتهم.

٤- الشؤون المالية

قلّما تتمكن النساء العاملات في الزراعة من الحصول على الموارد والخدمات المالية التي تتيح لهن تحسين إنتاجيتهن[٦٣]. وتتفاقم محدودية حصول المرأة على القروض بمحدودية حصولها على الأرض،

---

(٥٩) المرجع نفسه، ص ٦.

(٦٠) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الوطني إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٩٨، www.nclw.org.lb/resource.htm.

(٦١) ESCWA and Mercy Corps International, "Bebnine household survey", 9 June 2000, p. 30, unpublished.

(٦٢) Lebanon, Ministry of Agriculture, "Women in agriculture in Lebanon", National Report, 1994, p. 11.

(٦٣) Lebanon, Ministry of Agriculture, "Women in agriculture in Lebanon", National Report, 1994, p. 16.

وبالتحيز في ميدان النوع الاجتماعي في الخدمات الريفية، وبتركّز زراعة الكفاف، و/أو بعدم الإبلاغ عن الأنشطة التي يضطلع بها في المؤسسات التجارية العائلية (انظر الإطار ٤).

الإطار ٤- الفوارق القائمة ما بين المرأة والرجل في الزراعة

تتجه ملكية الأرض وحيازة العقارات إلى أن تكون حكراً على الرجال، إما بناءً على القانون وإما بناءً على القواعد الاجتماعية-الثقافية. ونقص تملّك الأرض شائع بين النساء. فبالمقارنة مع الرجال، تمارس النساء الزراعة على قطع أرض أصغر أو أكثر تشتتاً؛ وتقل احتمالات تملكهن للأرض وحيازتهن لها، وتمتعهن بحقوق استخدامها أو تحسينها أو التصرف بها.

والاتصال بخدمات الإرشاد ليس متاحاً للنساء بقدر ما هو متاح للرجال. وكثيراً ما يؤمن موظفون ذكور هذه الخدمات لمزارعين ذكور يجهلون، في أحيان كثيرة، أعباء العمل والمسؤوليات والقيود الفريدة التي تواجهها النساء.

وتستخدم النساء، إجمالاً، مستويات تكنولوجيا أدنى بسبب صعوبات الحصول على هذه التكنولوجيا، والقيود الثقافية المفروضة على استخدامها، وعدم إعطاء أهمية لمحاصيلهن ومواشيهن لأنها تُعتبر ذات أولوية بحثية متدنية.

وإمكانات الحصول على الخدمات المالية الرسمية أقل بالنسبة للمرأة منها بالنسبة للرجل، ومردّ ذلك إلى ارتفاع تكاليف الصفقات، ومحدودية التعليم والتنقل، والحواجز الاجتماعية والثقافية، والطابع الذي تتسم به مؤسساتهن التجارية، وعجزهن عن استيفاء متطلبات الكفالة، ومنها، مثلاً، سندات ملكية الأرض.

وتواجه النساء من قيود الوقت أكثر بكثير مما يواجهه الرجال. وربما قضين وقتاً أقل في مكان العمل الزراعي، لكنهن ينفقن، في المجموع، وقتاً أطول بكثير على العمل الإنتاجي والعائلي، المأجور وغير المأجور، وذلك بسبب تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي والمرتبط بمسؤوليات رعاية الأطفال والمسؤوليات العائلية.

وإمكانات التنقل أقل عند النساء منها عند الرجال، ومردّ ذلك إلى مسؤوليات رعاية الأطفال والمسؤوليات العائلية على السواء، وكذلك بسبب القواعد الاجتماعية-الثقافية التي تحد من قدرتهن على التنقل.

وتحصّل النساء من العلم أقل مما يحصّله الرجال في بعض أنحاء الشرق الأوسط. وبسبب الأمية، تتعرقل فرص وإمكانات فهم المعلومات الفنية. وفي العالم كله، تُتاح للنساء فرص أقل للحصول على التعليم والتدريب في مواضيع الزراعة.

ومن الصعب، في لبنان، الحصول على القروض لاستخدامها في القطاع الزراعي، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي؛ وكثيراً ما يُشترط تقديم كفالة. وقلّما تموّل البنوك التجارية هذا القطاع، والقروض الزراعية لا تمثل إلا ٢ في المائة من مجموع القروض المصرفية[٦٤]. ويؤكد تقرير البنك الدولي "تعزيز المساواة بين الجنسين"[٦٥] على تسهيل الاستفادة من الخدمات المالية باعتباره ذا أهمية حاسمة في مكافحة الفقر وشمل المرأة بعملية التنمية.

---

(٦٤) EIU, "Lebanon: country profile", 1999-2000, www.eiu.com.

(٦٥) World Bank, *Advancing Gender Equality: World Bank Action Since Beijing, Special Report*, www.worldbank.org/html/prmqe/beijing5/specialreport/report htm.

ويُنظر إلى تسهيل الحصول على القروض الصغرى باعتباره تدخلاً له مقوِّمات الاستمرار في مجال برامج تخفيف الفقر وخلق الوظائف. وهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، التي تشارك في التنمية الريفية وتنشط في الاضطلاع ببرامج تقديم القروض والإرشاد وإنشاء التعاونيات للرجال والنساء على السواء، وأكثر من نصفها يستهدف، بالتحديد، تلبية احتياجات المرأة. وتبيَّن من مسح تناول ٢١ مرفقاً[٦٦] أن الغالبية (١٧) أنشئت بعد عام ١٩٩٠ وأنها تمنح قروضاً صغيرة تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠٠ دولار. ومن الأمثلة عليها: "المجموعة اللبنانية للتنمية (المجموعة)"، وهي منظمة لبنانية مستقلة غير هادفة للربح، تموّل بمِنَح من اتحاد إنقاذ الطفولة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وقد أنشئت في عام ١٩٩٧ لتتيح لمنظمات المشاريع الصغرى فرص الحصول على الموارد المالية. وتتاح خدماتها في المناطق الحضرية والريفية، على حدٍ سواء، في جنوب لبنان وشماله، وبيروت وضواحيها، والبقاع. ويقصد للقروض أن تستخدم من أجل رأس المال المتداول، واستحقاقها قصير الأجل. وهي تتراوح بين ٢٥٠ دولاراً وآلاف الدولارات، رهناً بسجل العميل. ولا تطلب كفالة؛ ولكن يجب أن تكون هناك مجموعة من المقترضين (بين ٨ و١٥) يعمل أعضاؤها على أساس مبادئ التضامن ويتكافلون فيما بينهم. ويستوفى على القروض سعر فائدة مرتفع يقارب ٢٠ في المائة، ويُستدعى أعضاء المجموعة في حالة التخلّف عن الدفع. وقد كانت نسبة تسديد الديون ٩٥ في المائة، إلى أن حصل التباطؤ الاقتصادي الأخير الذي سبّب ارتفاع معدل التخلّف عن التسديد في عام ٢٠٠٠.

ويجنح انعدام مرافق التسليف الطويل الأجل إلى إدامة دورة الفقر بين المزارعين وزيادة النزوح من الريف إلى المدينة. ويكشف المسح بالعينة الذي أُجري في ببنين أن المزارعين واقعون باستمرار تحت الديون لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لبدء الأعمال ولا يستطيعون الحصول على القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل مشاريعهم الزراعية[٦٧]. وهم دائماً في حاجة إلى النقود بسبب نوع المحاصيل التي يزرعونها.

٥- الخدمات

تتوافق الآراء، في المؤلفات الموجودة الآن، على أن القروض الصغرى لا تصبح فعالة إلا إذا صاحبها تقديم التدريب، وإتاحة فرص الحصول على الموارد الأخرى، وتوفير المواد الأولية والتكنولوجيا الملائمة بأسعار يمكن تحمّلها[٦٨]. وبعض المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان تدعم النساء الريفيات اللبنانيات اللواتي يكملن دخل الأسرة بواسطة إنتاج وبيع منتجات الألبان ومواد حفظ الأغذية. وتسعى Mercy Corps International (هيئة الرحمة الدولية)، التي أسستها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، إلى مساعدة هؤلاء النساء من خلال تدريبهن على أساليب حفظ الأغذية وإعانتهن على إنشاء تعاونيات لتجمعات المزارعين تعمل لبيع منتجاتهم. ويستفيد الرجال والنساء من التدريب الذي يقدم في المعرضين التوضيحيين المتكاملين في ببنين وحاصبيا/الخيام. وتمكين المجتمع المدني هو في صلب استراتيجية الهيئة المذكورة الخاصة بتحقيق الاستدامة. كما أن البرامج التدريبية للهيئة تؤكد على مبادئ المشاركة والتفاعل

---

(٦٦) المرجع نفسه.

(٦٧) ESCWA and Mercy Corps International, "Bebnine household survey", 9 June 2000، غير منشور.

(٦٨) الإسكوا، جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة: رؤى نظرية واعتبارات عملية (E/ESCWA/SD-WOM/1999/1)، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٢-٣.

والمساءلة. وزيادة النشاط الاقتصادي للمرأة من خلال التدريب على الأنشطة الابتكارية والصالحة للتسويق والمدرّة للدخل هي في أساس استراتيجية الهيئة الخاصة بتمكين المرأة.

وقد رسمت الهيئة استراتيجية بأربع مراحل للبدء في تشغيل تعاونية. ففي المرحلة الأولى، يجب إجراء مسح للأسر لتحديد مداخيلها، ومصادر هذه المداخيل، وحصة كل أسرة عضو ضمن المساهمات، وغير ذلك من الموارد المتاحة، ومنها، مثلاً، الأرض والماشية. وفي المرحلة الثانية، يحدَّد المرشحون لإنشاء التعاونية، وتحلل، رسمياً، مواطن قوتهم وضعفهم. ثم يُدرَّب المرشحون على حل المشاكل، واكتساب مهارات الإدارة والتسويق والمحاسبة النقدية، وتقدير التكاليف. وأخيراً تقدّم لهم المساعدة اللازمة لإنجاز الإجراءات الإدارية الحكومية لتسجيل التعاونية. وتقدم لهم أيضاً المساعدة المالية اللازمة لشراء البذور ورصد الأنشطة، توخياً لجعل تشغيل التعاونية مستداماً.

٦- البرامج والمشاريع والمبادرات المساندة للمرأة في الزراعة[٦٩]

من البيانات الإحصائية التي لا تتوفر في لبنان: دليل شامل لكل المؤسسات غير الحكومية، المحلية والدولية، ولأنشطتها، والمجموعات التي تستهدفها، وخطط التنفيذ. ويفتقر لبنان أيضاً إلى وحدات محددة رسمياً تعالج موضوع المرأة في الزراعة. ومنذ عام ١٩٩٠ وكلية العلوم الزراعية التابعة للجامعة اللبنانية تنشط في تقديم خدمات الإرشاد الزراعي إلى المزارعين في الأرياف على شكل ورشات توجيهية. وقد نظمت الكلية أيضاً عدة دورات للتدريب المتخصص في مختلف ميادين الزراعة والمواضيع المرتبطة بها. ويجدر بالملاحظة أنه، عندما كانت هذه الدورات موجهة إلى المزارعين، كان المشاركون ذكوراً بالدرجة الأولى، وكان تسجيل الإناث منخفضاً جداً. ولكن عندما أصبحت الدورات متخصصة، ازداد تسجيل الإناث، بل فاق تسجيل الرجال. واقترح المزارعون المشاركون والمتدربون تكرار هذا التدريب في الأرياف مع اتباع نهج يختص بالنوع الاجتماعي.

وخلال الأعوام الثلاثين الماضية، نشطت المنظمات غير الحكومية في لبنان نشاطاً قوياً. وقدر أن عددها بلغ في عام ١٩٧٨، حسب التقديرات، ١٣٠٢ منظمة لم يكن بينها إلا ٦ منظمات نسائية. وتوجد مقار غالبية المنظمات غير الحكومية في مواقع حضرية أو توشك أن تصبح حضرية، وهي تركز أنشطتها خصوصاً على التدريب المهني والتعليم والرعاية الصحية. وتتصف الخدمات التي تقدمها إلى النساء بأنها إجمالاً، عامة وغير متخصصة في الزراعة. والمنظمات غير المحلية محدودة إجمالاً في حجمها، وعدد المستفيدين منها، ومجالات تدخلها، ولكن حصلت، عند هذا المستوى، تدخلات فعالة لصالح النساء في مجال الزراعة.

ومن هذه التدخلات قيام جمعية للرعاية القروية بإنشاء ثلاثة مشاريع رائدة في أرياف جبل لبنان، استهدفت النساء العاملات في الزراعة. وقد ثبت نجاح هذه المشاريع، إلا أنها توقفت بسبب الحرب الأهلية. وهي كما يلي:

(أ) إنشاء تعاونية زراعية في قرية العبادية، في عام ١٩٧٣، لمساعدة المزارعات على تسويق إنتاجهن الزراعي واكتساب المدخلات الزراعية بأسعار مدعمة؛ وإمدادهن بالقروض، وتنظيم دورات الإرشاد الزراعي لهن؛

---

(٦٩) خلاصة مستقاة من التقرير الوطني لوزارة الزراعة اللبنانية عن المرأة في الزراعة في لبنان، ١٩٩٤.

(ب) تنظيم معارض زراعية سنوية في عشر قرى، وقد سوّقت فيها النساء منتجاتهن الزراعية؛

(ج) إنشاء مركز تدريب للنساء يختص، تحديداً، بتعليم أساليب تربية النحل والدواجن؛

ومن الأنشطة الرائدة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية الزراعية، المشروعان التاليان:

(أ) إصلاح الهياكل الأساسية الزراعية التي منها، مثلاً، الطرق الزراعية وأقنية الري. وقد ثبت أن هذه المشاريع مفيدة جداً في مساعدة الأسر الريفية على تخفيض مستوى فقرها من خلال زيادة إنتاجها الزراعي؛ لكنها لم تعطِ أولوية للنساء المزارعات؛

(ب) إعطاء قروض للمزارعات الصغيرات. وقد كان بين المنظمات غير الحكومية الدولية التي قدمت القروض اتحاد إنقاذ الطفولة، ومؤسسة كاريتاس الدولية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، والحركة الاجتماعية. وتمثلت المشاريع في تزويد المزارعات بقروض طويلة الأجل لقاء كفالة بسيطة. ومُوِّلت أيضاً مشاريع تتعلق بالدفيئات، وتربية المواشي، وإنتاج الدواجن. ولكن لم تعطِ الأولوية للمزارعات باعتبارهن مستفيدات أوليات، وفي غالبية الحالات شكّل الرجال مجموعة المقترضين الرئيسية. وهذه المشاريع يمكن أن تسهل حصول النساء الريفيات على القروض، ويمكن أيضاً أن تتكرر.

وعلى الصعيدين الحكومي وغير الحكومي معاً، ينبغي زيادة الاهتمام بالمرأة في الزراعة. ويمكن أن تؤدي المنظمات المحلية دوراً أساسياً في سياق الاتصال المباشر بالمستفيدين، ولا سيما النساء الريفيات، في مجمل المناطق الريفية، والاضطلاع بأنشطة تستهدف الرجال والنساء على السواء.

ومن المفيد، عند الشروع في أنشطة برنامجية جديدة تستهدف المناطق الريفية، النظر في الدروس الهامة التي تستخلص من البرامج التي سبق وصفها. وتشكل الهياكل الأساسية التي منها، على سبيل المثال، قنوات الري، والطرق، والآلات المحسّنة، مستلزمات أساسية لا بد من استيفائها لتحقيق التنمية الريفية. وينبغي أن تكون قضايا النوع الاجتماعي مشمولة بمرحلة التخطيط لتنفيذ مشاريع جديدة في الأرياف. ولهذا الأمر أهمية حاسمة عندما تشمل بالأنشطة تكنولوجيات جديدة أو نحسينات لتكنولوجيات قديمة.

وينبغي تنظيم دورات تدريبية بشأن تجهيز الأغذية وسائر المهارات الإنتاجية، وإتباعها بمعارض غايتها تسهيل تسويق المنتجات الزراعية. وينبغي انشاء مراكز لتجهيز المنتجات الزراعية يشتغل فيها العمال المدرّبون.

٧- الدعم الدولي

يتلقى القطاع الزراعي حصته من المجتمع الدولي. فهناك برامج متنوعة للتعاون الفني ومشاريع إنمائية يجري تنفيذها، كما أن وزارة الزراعة تتلقى المساعدة باستمرار من الخبراء الدوليين والإقليميين.

ويؤمَّن التعاون والدعم على نحو رئيسي، من خلال وكالات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وذلك عن طريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا)، وبواسطة منظمات إقليمية مثل

المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ويتلقى القطاع الزراعي مساعدة سخية عن طريق مبادرات تتخذها الفاو ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية غيرها. وتتخذ هذه المساعدة شكل دعم يقدم لعمليات الإنتاج الزراعي الرئيسية، وبرامج مراقبة الأغذية، والخدمات التشغيلية العامة، وبرامج التعاون الفني التي يضطلع بها مع وزارة الزراعة. لكن المساعدة التي يتلقاها القطاع الزراعي لا تزال أدنى مما يلزم. ويُضاف إلى ذلك أن الدعم الدولي يهمِّش الموارد البشرية في هذا القطاع. فقلّما استُهدف المزارعون اللبنانيون الذكور؛ أما المزارعات اللبنانيات فلم يُستَهدفن قط استهدافاً مباشراً.

ويضطلع، في وزارة الزراعة، بمشروعين رئيسيين يحيطان المرأة باهتمام خاص وينفذان في منطقة البقاع، أهم منطقة زراعية في البلد، حيث تشكل النساء ٢٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية. والمشروعان هما:

(أ) برنامج التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك-الهرمل: ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والفاو، وقد بُدئ به في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويرد في وثيقة المشروع "أن النساء الريفيات مهمّشات ويتلقين خدمات منقوصة". وقد طُوِّر دور المرأة في المشروع من خلال تقديم قروض لصالح المشاريع الخاصة بالأسر، ولتزويد النساء بتدريب متخصص في مجال ترويج الصناعات المنزلية، ولتعيين اختصاصية في التنمية بغية تسهيل تنفيذ المشاريع لصالح المرأة؛

(ب) مشروع إعادة التأهيل المخصص لمواشي المزارعين الصغار: ويموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية، والحكومة اللبنانية، وقد بُدئ به في ربيع عام ١٩٩٤. وهو يستهدف تحسين إنتاج المواشي، وإعادة تأهيل خدمات الارشاد، وزيادة مداخيل الأسر الفقيرة العاملة في الزراعة، وضمنها النساء، التي تستمد دخلها من تربية المواشي والأنشطة المتصلة بها. ويوضح تقرير محلي أُعِدَّ في عام ٢٠٠١ عن تنفيذ هذا النشاط أن المزارعات أحرزن نجاحاً عندما أنشأن أكثر من ١٥ تعاونية تزود المزارعات بالقروض والتدريب ومرافق التسويق(٧٠).

وأجرى اتحاد إنقاذ الطفولة مسحاً تمهيدياً لتحديد احتياجات مشروع تسليف يعود بالنفع على المرأة باعتبارها مستفيدة مباشرة. وستكون المنافع التي يُرتقب لها أن تحصل عليها مستمدة من انفتاح الفرص أمامها للحصول على القروض اللازمة لما تتضمنه بعض المشاريع من عناصر تتعلق بالنشاط المدرّ للدخل في أماكن الزراعة وخارجها على السواء. وستنتفع النساء أيضاً من شمل عاملات الارشاد بالمشاريع ومن ضمان الحصول على التدريب.

هاء- تصنيع المنتجات الزراعية في لبنان

تشكل الصناعة جزءاً هاماً من الاقتصاد اللبناني. ففي عام ١٩٩٨، بلغت قيمة نواتجها ٧ر٢٢٩ ٥ مليون دولار، وكانت تستخدم ٧٨٩ ١٦٨ عاملاً ضمن شركات بلغ مجموعها ١٠٧ ٢٢(٧١). ويُستفاد من

(٧٠) نايلة شويري سابا، ورقة حول دور صناديق الائتمان في التنمية الريفية قُدمت إلى ورشة عمل الخبراء الإقليميين حول دور صناديق الائتمان في التنمية الريفية، بيروت، ٩-١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠١.

(٧١) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

الاستنتاجات الأولية للمسح الذي أجرته وزارة الصناعة في عام ١٩٩٨ أنه كان هناك ٤٨٠ ٤ مؤسسة تعمل في إنتاج الأغذية والمشروبات وتمثل أكثر من ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي للشركات في لبنان.

وبين جميع الصناعات التحويلية، تشكل الصناعة الغذائية المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للبنان، وقد بلغت قيمة نواتجها ٤٠٠ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، ووصل مجموع مستخدميها إلى ٢١٠ ٤٠ عمال[٧٢]. وبين جميع الصناعات التحويلية في لبنان، تستخدم صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ أكبر عدد من الموظفين، إذ تبلغ نسبة العاملين لديها ٨ر٢٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الصناعة. ويتكون قطاع تصنيع المنتجات الزراعية، في قسم كبير منه، من شركات صغرى تعمل ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي. وهناك ١٠ شركات فقط توظف الواحدة منها أكثر من ١٠٠ شخص، و٧ شركات توظف الواحدة منها أكثر من ٢٥٠ شخصاً[٧٣]. وأكثر من ٥٥ في المائة من العمال الموسميين يشتغلون في المؤسسات الصغرى (أقل من ٥ أشخاص في المؤسسة).

وتدفع صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ أجوراً ومرتبات تفوق ما تدفعه سائر الصناعات التحويلية في لبنان. وقد دفعت، في عام ١٩٩٨، أجوراً ومرتبات وصلت قيمتها الإجمالية إلى ١٧٠ مليون دولار، وكانت نسبتها ٢ر٢٦ في المائة من مجموع الأجور والمرتبات التي دفعتها الصناعات التحويلية في ذلك العام[٧٤].

وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩، بلغت قيمة صادرات لبنان خُمس قيمة وارداته[٧٥]. وفي عام ١٩٩٤، مثلت المنتجات الزراعية ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (٢ر٩ مليارات دولار)[٧٦]. ومثلت منتجات الأغذية والمشروبات زهاء ٢٠ في المائة من المبلغ الإجمالي، البالغ ٦٤٢ مليون دولار، الذي تولد من صادرات لبنان في عام ١٩٩٧[٧٧]. ومن أصل المبلغ الإجمالي الذي أنفقته الحكومة اللبنانية على الواردات في عام ١٩٩٧، أي ٤٥٥ ٧ مليون دولار، أنفقت نسبة ٢٠ في المائة تقريباً على الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية[٧٨]. وبما أن هذه السلع تشكل، من حيث الحجم، ثاني فئة مستهلكة لإنفاق الحكومة على الواردات، فبالإمكان توفير مبلغ ضخم من المال لو كان تصنيع منتجات الأغذية والمشروبات المطلوبة محلياً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تزداد فرص العمل لو أنتجت السلع محلياً. وفي عام ١٩٩٨، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات لبنان كلها ١٢٤ ٠٨٨ ١ مليون ليرة لبنانية، ومثلت الصادرات الزراعية ٢٠ في المائة من هذا الرقم[٧٩]. وفي العام نفسه، بلغ الناتج المحلي الإجمالي، محسوباً للفرد، ١٣٠ ٥ دولاراً، وبلغ الدخل الفردي الزراعي ٦١٦ دولاراً.

---

(٧٢) المرجع نفسه.

(٧٣) الإسكوا، الإنتاجية وتطور الصناعات الغذائية في دول مختارة في منطقة الإسكوا، نيويورك ١٩٩٩، ص ٧٣.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) المرجع نفسه.

(٧٦) الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، دراسة أولية للبنيات الإنتاجية والتسويقية الزراعية في لبنان، بيروت، ١٩٩٩.

(٧٧) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

(٧٨) المرجع نفسه

(٧٩) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الرسمي الأول حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

لكن الدراسات تفيد بأن الرجال يشكلون، في لبنان، غالبية العاملين في قطاع الصناعة التحويلية، وكذلك في الزراعة، والبناء، والتجارة، والسياحة، والنقل، والخدمة العامة[٨٠]، بينما تشكل النساء الغالبية بين العاملين في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ومنها التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وتوضح الدراسات، فوق ذلك، أن الهيمنة العددية للذكور لا تظهر في القطاع الاقتصادي وحده، بل تلاحظ أيضاً حسب المهنة، إذ أن معظم صانعي القرار، والمديرين ذوي المستوى المتوسط، والموظفين الإداريين، والعمال المهرة، ومشغلي الآلات، والعمال غير المهرة، والموظفين العسكريين، هم من الرجال[٨١].

واو- قضايا المرأة والرجل في القطاع الصناعي[٨٢]

في إطار اجتماع لفريق خبراء نظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٩٥، صنفت القضايا المتصلة بمشاركة المرأة في القطاع الصناعي ضمن ثلاثة مستويات:

(أ) مستوى سياسات الاقتصاد الكلي. وهذه السياسات لا أثر فيها للنوع الاجتماعي. وهي، لكونها لا تتصدى لاحتياجات العاملات، تؤدي إلى تحيز مباشر أو غير مباشر ضد المرأة. ويظهر ذلك في تدني مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرار، وعدم تساويها مع الرجل في الحصول على الموارد، ومحدودية الفرص المتاحة لتوظيفها. وتقتضي العولمة مهارات محددة، قابلة للتكيف وذات أهمية بالنسبة إلى العالم المتغير. وضمن هذا الواقع الجديد، يكون وضع المرأة، في العادة، غير مؤاتٍ للتنافس، وربما أضرت العولمة ببعض فئات النساء، مثلاً: في مجال المقاولة، حيث تكون المرأة موضع استغلال من المنظمات الكبيرة؛

(ب) مستوى المؤسسة والمصنع. وأهم القضايا الجديرة بالذكر هنا هي تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي، عمودياً وأفقياً، وعدم وعي منظمي المشاريع وقادة النقابات ومنظمات العمال لأهمية النوع الاجتماعي. ومن المعرقلات الأخرى انخفاض إنتاجية العاملات بسبب محدودية حصولهن على الموارد التي منها، مثلاً، القروض، والتكنولوجيا، والتدريب، والمعلومات. ويُضاف إلى ذلك أن خدمات دعم الأسرة، التي تتيح للرجل والمرأة أن يشاركا على قَدَم المساواة في العمالة المأجورة، هي، في العادة، غير متوفرة. وهذه الخدمات تشمل مرافق رعاية الأطفال، ودوام العمل المرن، والاجازة العائلية؛

(ج) مستوى الأسرة والمجتمع المحلي. فهيكل العلاقات في المجتمع يتحدد ثقافياً وتاريخياً. والقوالب الفكرية الجامدة المتعلقة بالأدوار تنغرس في نفس أفراد المجتمع، ذكوراً وإناثاً. ودور المرأة يضعف، ومشاركتها في عملية التصنيع تتعرقل.

---

(٨٠) إدارة الاحصاء المركزي، القوى العاملة في عام ١٩٩٧، آب/أغسطس ١٩٩٨ (بالعربية والفرنسية).

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) المعلومات الواردة في هذا الجزء مقتبسة من: UNIDO, *Final Report of Expert Group Meeting on Women in Industry,* 10-12 July 1995, Vienna (US/GLO/95/077), 1996.

١- القضايا في منطقة الإسكوا[٨٣]

(أ) نقص البيانات

لا وجود، إجمالاً، للبيانات الإحصائية المفصلة حسب موضوع المرأة والرجل، وخصوصاً على المستوى الجزئي. أما بيانات العمالة فهي تشير إلى الأعمال الدائمة المأجورة، وقد لا تشمل، بدقة، العمال الموسميين المؤقتين والعمال الذين يشتغلون بدوام جزئي. كذلك تنعدم الدقة في احتساب قيمة العمل الأسري.

(ب) الأجور والاستحقاقات

تمانع المؤسسات الصناعية، عادة، في توظيف النساء بعقود دائمة وبدوام كامل بسبب التكاليف الإضافية ذات الصلة بإجازة الأمومة والإجازة العائلية. وبوجه الإجمال، تبدأ المرأة العمل قبل الزواج ثم تترك العمل بعد أن تنجب. وتتراوح أعمار غالبية العاملات بين ٢٠ و٣٩ عاماً. ومع أن المؤسسات تبلغ أنها تدفع للرجال والنساء أجوراً متساوية عن الأعمال المتساوية، هناك، في العادة، تناقضات في الاستحقاقات التي تدفعها وشروط العمل التي تفرضها.

(ج) التمكين

لم تتوصل غالبية النساء، بعد، إلى الربط بين مساهمتهن في دخل الأسرة، من جهة، ومستوى اتخاذ القرار في الأسر، من جهة ثانية.

زاي- الفوارق بين المرأة والرجل في تصنيع المنتجات الزراعية

من المهم المقارنة بين أدوار المشاركة التي يؤديها الرجال والنساء الناشطون اقتصادياً، والتساؤل عن الفوارق فيما بينها. فالدراسات تظهر أن معدل مشاركة النساء اللواتي تجاوزن عمر الـ ١٥ ارتفع خلال العقود الثلاثة الماضية (من ٢ر١٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٧ر٢١ في المائة في عام ١٩٩٧)، بينما ارتفعت معدلات مشاركة الرجال من ٨ر٤٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣ر٧٧ في المائة في عام ١٩٩٧[٨٤]. وكان معدل مشاركة المرأة في لبنان في عام ١٩٩٧ من أعلى المعدلات في المنطقة، لكنه لا يزال منخفضاً جداً قياساً به في البلدان الصناعية، ويجب تمحيص أسباب ذلك. فالنساء يشكلن ٤ر١٢ في المائة من مجموع القوى العاملة الصناعية (انظر الجدول ١١) و٤ر١٥ في المائة من مجموع القوى العاملة في صناعتي الأغذية والتبغ. ومن مجموع القوى العاملة النسائية نسبة ٤ر٣٠ في المائة مستخدمات في صناعتي الأغذية والتبغ، بينما يبقى الرقم ٢٤ في المائة للرجال.

---

(٨٣) تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء إلى: الإسكوا، "مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة"، في سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، رقم ١٩، ١٩٩٤.

(٨٤) الأمم المتحدة، الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

الجدول ١١- توزُّع القوى العاملة الصناعية في لبنان حسب الجنس والفئة ونشاط الصناعة الغذائية، ١٩٩٨-١٩٩٩ (بالعدد والنسبة المئوية)

النشاط الاقتصادي	مجموع القوى العاملة[أ]				العمال المأجورون				العمال الموسميون			
	المجموع	الذكور	الإناث	النسبة المئوية للإناث	الذكور	الإناث	النسبة المئوية للإناث		الذكور	الإناث	النسبة المئوية للإناث	
الأغذية والمشروبات	٢٦ ٣٩٠	٢٢ ٧٥٠	٣ ٦٤١	١٣ر٨	١٥ ٨٣٨	٢ ٥٠٦	١٣ر٧		٨ ٣٦٦	١ ٤١٢	١٤ر٤	
التبـــغ	١ ٥٨٩	٩١٢	٦٧٧	٤٢ر٦	٩١٢	٦٧٧	٤٢ر٦		—	—	—	
المجموع	٢٧ ٩٧٩	٢٣ ٦٦٢	٤ ٣١٨	١٥ر٤	١٦ ٧٥٠	٣ ١٨٣	١٦ر٠		٨ ٣٦٦	١ ٤١٢	١٤ر٤	
القطاعات الصناعية الأخرى	٨٦ ١٢٩	٧٦ ٢٤٢	٩ ٨٨٦	١١ر٥	٥١ ١٩٤	٧ ٥١٣	١٢ر٨		١٦ ١٤٢	١ ٨٩٤	١٠ر٥	
المجموع الكلي	١١٤ ١٠٨	٩٩ ٩٠٤	١٤ ٢٠٤	١٢ر٤	٦٧ ٩٤٤	١٠ ٦٩٦	١٣ر٦		٢٤ ٥٠٨	٣ ٣٠٦	١١ر٩	

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، تقرير عن الصناعة في لبنان، ١٩٩٨-١٩٩٩، إحصاءات ونتائج، ٢٠٠٠.

(أ) مجموع القوى العاملة باستثناء العمال الموسميين.

وتشكل النساء أكثر من ٣٥ في المائة من عمال صناعة الأغذية والمشروبات و١٢ في المائة من العمال الموسميين. ويعمل أكثر من ١٤ في المائة من العاملات الموسميات في قطاع الأغذية والمشروبات.

ويقدم المسح الصناعي إحصاءات مختلفة[٨٥]، في حين أن الجداول الوحيدة التي تظهر فيها مؤشرات تختص بالجنس تحديداً هي تلك التي تتعلق بتوزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وحجم المؤسسة. ولا يوفر أي من الجداول الأخرى (أكثر من ٨٠ صفحة) معلومات تختص بموضوع المرأة والرجل تحديداً. ويخلص المسح إلى أن العمال، ذكوراً وإناثاً، يمثلون ٨٨ و١٢ في المائة، على التوالي، من مجموع القوى العاملة، و٨٦ و١٣ في المائة، على التوالي، من العمال المأجورين.

ويورد تحليل أُجري ضمن مسح القطاع الحرفي[٨٦] في العام ٢٠٠٠ (يشمل عام ١٩٩٨) ١٠ جداول من أصل ٥٣ جدولاً تتضمن بيانات ومؤشرات مفصلة حسب الجنس، يعتبر هذا التحليل مراعياً لموضوع المرأة والرجل الى أبعد الحدود. وتشمل فوارق بين المرأة والرجل المهني، والفئات العمرية، والتعليم، والمناطق، وحجم الورشات. ويبلغ مجموع العمال الحرفيين ٧٩٢ ٨ عاملاً، منهم ٧٤ في المائة، نساء. وتشمل أعمال هؤلاء تهيئة قشور الثمار والحبوب، والمشروبات، والمربَّيات، والمخللات، وغير ذلك من المنتجات. وتشكل الحِرَف التي تستمد موادها الأولية من الزراعة ثاني مهنة حِرَفية من حيث الانتشار بعد قطاع الملبوسات. وفي لبنان ٢٠٠ ٧ ورشة حِرَفية، ١٦ في المائة منها تعمل بمواد أولية تُستخدم لتجهيز الأغذية.

وثمة حاجة الى تفحُّص مختلف العوامل التي تؤثر في خيارات النساء وتفضيلاتهن والفرص المتاحة أمامهن في المهن وفي القطاع الاقتصادي. ومن هذه العوامل التركز المهني، وميادين الدراسة، وفوارق

(٨٥) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، تقرير عن الصناعة في لبنان، ١٩٩٨-١٩٩٩، إحصاءات ونتائج، ١٩٩٩.

(٨٦) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الاحصائي للقطاع الحرفي في لبنان، ٢٠٠٠.

الدخل، وسنوات الخبرة في العمل، ومدى توفر التدريب في كل قطاع. وليس هناك إلا القليل من المعلومات ذات الصلة بقضايا المرأة والرجل في صناعة الأغذية في لبنان، وهذا يضيِّق نطاق تحليل الأثر الذي يترتب على موضوع المرأة والرجل. أما الدراسات التي ترد فيها معلومات عن هذا الموضوع فتركز على قطاع الصناعة والصناعة التحويلية إجمالاً، ولا تركز على صناعة الأغذية، وليس فيها بيانات مفصلة حسب الجنس. وتكملة للبيانات الموجودة، ستلقي نظرة على نتائج استبيان (أعدته الإسكوا) وزّع على ١٢ مؤسسة من مؤسسات الصناعة الغذائية في لبنان خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ومنها خمس مؤسسات أرسلت ردوداً، إنما جزئية[٨٧].

١- التركّز المهني

بين الدراسات المختلفة التي تقدم معلومات جزئية عن التركّز المهني واحدة تناولت عيِّنة مؤلفة من ١٩٥٦ امرأة عاملة، منهن مواطنات لبنانيات وغير لبنانيات، وأظهرت أن ٥ر٠ في المائة فقط من النساء العاملات في الصناعة التحويلية والحِرَف يشغلن مراكز إدارية رفيعة، و ٤٥ر١٣ في المائة هن عاملات متوسطات المستوى أو فنيات، و ١٩ في المائة يعملن لحسابهن، و ٦٦ في المائة يعملن في الانتاج أو في الخدمات لصالح شركات تعمل في الصناعة التحويلية[٨٨]. وليس في الدراسة معلومات تختص بالصناعات الغذائية، لأنها تجمع بين الصناعة والحِرَف جاعلة منها فئة واحدة. وهي لا تكشف شيئاً عن الصناعة الغذائية، ولا تتضمن احصاءات عن فئة تقديم الخدمات للصناعة التحويلية، التي هي فئة منفصلة.

وفي دراسة أوثق صلة بالموضوع أجريت في عام ١٩٩٨، ظهر أن الرجال يشكلون ٥ر٩١ في المائة من صانعي القرار في كل أنواع المنظمات، و ٧٢ في المائة من الاختصاصيين في كل الميادين، و ٨١ في المائة من كل موظفي المبيعات[٨٩]. ومن المعقول أن يستنتج أن العاملات في الصناعة التحويلية، وبالتحديد في الصناعة الغذائية، لن يُكتشفن في صفوف صانعي القرار الرفيعي المستوى ولا في صفوف الاختصاصيين المتوسطي المستوى، بل تزداد إحتمالات وجودهن في صفوف عمال الانتاج. لكن هذا الاستنتاج يظل شديد التعميم، والحاجة تدعو الى بيانات أقوى ارتباطاً بالموضوع.

وثمة دراسة أخرى تقدم بيانات مقارنة عن التركز المهني حسب موضوع المرأة والرجل في عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥[٩٠]. وهذه الدراسة تنبه، في البدء، الى أن من الصعب إجراء تحديد دقيق للتغيرات التي حصلت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥، بسبب تغير المصطلحات المستخدمة في مختلف الدراسات لتصنيف الوظائف. ففي مسح عام ١٩٩٥، استخدمت مصطلحات جديدة تجمع بين الفئات المختلفة التي استُخدمت في عام ١٩٧٠. وبالرغم من ذلك، يُلاحَظ حصول تغير واضح في توزّع مهن النساء العاملات خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥: من وظائف لا تتطلب مهارات ولا مؤهلات خاصة الى وظائف تتطلب مستويات تعليمية عالية نسبياً. وفي عام ١٩٧٠، كانت نسبة ٧ر٠ في المائة فقط من النساء العاملات يشغلن مناصب في الإدارة العالية، مقابل ٩ر١ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٧٠، كانت نسبة ٨ر٤ في المائة من النساء العاملات يمارسن عملاً مستقلاً (عادة: في المهن الحرة لاختصاصيي القانون والطب والهندسة)، مقابل

---

(٨٧) دراسة الإسكوا عن "الانتاجية وتطور الصناعات الغذائية في دول مختارة في منطقة الإسكوا" (E/ESCWA/ED/1999/11).

(٨٨) Lebanese American University (LAU), "Women in the labor force", *Al-Raida*, vol. XV, No. 82, Summer 1998.

(٨٩) Naguib Issa, *Diversity in Economic Activity in Lebanon*, 1998 (in Arabic).

(٩٠) الإسكوا، تجميع أجرته وحدة شؤون الصناعة للاحصاءات المتعلقة بالصناعة التحويلية في لبنان في عام ١٩٩٤، استنادا الى تقرير أعدته، في عام ١٩٩٥، وزارة الصناعة والنفط اللبنانية ومديرية الصناعة: "تقرير عن الاحصاء الصناعي"، ١٩٩٤.

٤ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٥، كانت نسبة ١٢ في المائة من النساء العاملات يمارسن عملاً إدارياً (لم تُبلّغ أي بيانات عن عام ١٩٧٠، ربما بسبب تغير تصنيف الوظائف الذي أفيد عنه آنفاً)، و١٣ في المائة يشغلن وظائف متوسطة المستوى (وهنا أيضاً ليس من بيانات تختص بعام ١٩٧٠). وفي عام ١٩٩٠، كانت نسبة ١٩ في المائة من النساء العاملات يشغلن وظائف في مجالي الخدمات والمبيعات، و٧ر٧ في المائة يشغلن وظائف في الصناعة والصناعة التحويلية والبناء.

وتشير هذه الدراسة الى أن نسبة النساء العاملات في الصناعة التحويلية منخفضة؛ إلا أنها، رغم ذلك، لا تأتي بمعلومات محددة عن توزّع المهن حسب موضوع المرأة والرجل في هذه الصناعة، وبالتحديد في مجال الصناعة الغذائية. وهناك دراسة أخرى ذات صلة بالموضوع (١٩٩٨) أجرت مسحاً تناول ٢١١٢ امرأة في كل مناطق لبنان، واختارت، بلا تركيز، عيّنة من ٥٦٧ شركة تستخدم نساء، وحللت استنتاجاتها لكي تقدم صورة عامة للمرأة العاملة في لبنان، وتحدد تفضيلات أصحاب الأعمال. وهذه الدراسة مهمة لأنها تستهدف، على نحو منهجي، الشركات التي تستخدم نساء، وتعرض ما لهذه الشركات من خصائص تتكرر ملاحظتها أكثر من غيرها. ولا يرد فيها ذكر للصناعة الغذائية، لا كقطاع كبير ولا كقطاع صغير يستخدم النساء، ولذلك يُستنتج أنه، إذا كانت النساء يعملن في قطاع الصناعة الغذائية، فلا بد من أن يكون عملهن مؤقتاً أو موسمياً، أو أن تكون إعدادهن من الضآلة بحيث لا تستحق الذكر. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسة الى أن ٨١ في المائة من النساء العاملات يمارسن عملهن في الخدمات، بينما تُستخدم ١٥ في المائة منهن في الصناعة التحويلية و ٤ في المائة في الزراعة؛ وعلى غرار الدراسات السابقة، تبين هذه الدراسة أنه ليس هناك، رغم التحاق بعض النساء بالصناعة التحويلية، بيانات مفصلة حسب الجنس ومختصة بالصناعات الغذائية.

وتفيد الدراسة نفسها عن الفئات المهنية التي تندرج ضمنها العاملات في لبنان: فـ٩ر٨ في المائة فقط هن في الإدارة العليا، و ٢٥ في المائة اختصاصيات (٧ر١ في المائة في العلوم، و ٣ في المائة في الميادين الصحية)؛ ونحو ٢٥ في المائة في الوظائف ذات المستوى المتوسط (٩ر٠ في المائة في الميادين الفنية و٥ر٣ في المائة في العلوم الصحية)؛ و ٤ر١١ في المائة في العمل الإداري؛ و ٣ر١٢ في المائة في قطاع الخدمات؛ و ٨ر٠ في المائة في قطاع الزراعة؛ و ٥ر٩ في المائة منهن عاملات ماهرات (٥ر٤ في المائة مصنفات كعاملات ماهرات في صناعة المنسوجات و ٧٥ر٤ في المائة مصنفات كعاملات ماهرات في ميادين أخرى)؛ و٧ر٧ في المائة هن عاملات غير ماهرات.

وكما هي حال الدراسات الأخرى، لا تخرج هذه الدراسة نتيجة واضحة فيما يتعلق بالتركّز المهني للنساء في الصناعة التحويلية إجمالاً وفي الصناعة الغذائية خصوصاً. والحاجة تدعو الى مزيد من المسوح الميدانية لتقديم معلومات محددة في هذا المجال.

٢- ميادين التعليم

هناك دراسات مختلفة تبين مستوى تعلُّم النساء العاملات في لبنان والميادين التي تعلَّمن فيها. فالدراسة التي أجرتها الجامعة اللبنانية الأمريكية تبين أن ٦ر٣٤ في المائة من النساء العاملات أكملن تعليمهن الثانوي؛ و ٢٥ في المائة يحملن شهادات جامعية (مع أنه ليس هناك تنوّع كبير في المواد الرئيسية، لأن ٣٠ في المائة منهن يحملن شهادات في الآداب والعلوم الاجتماعية، و ١٨ في المائة في الاقتصاد والأعمال، و٩ر٧ في المائة في العلوم، و٨ر١٤ في المائة في العلوم الصحية)؛ و ٢١ في المائة يحملن شهادات مهنية

(٥ر٢٠ في المائة منهن متخصصات في أعمال السكرتارية، و٦ر١٤ في المائة في الحوسبة والمحاسبة، و١ر٣١ في المائة في التمريض)[٩١].

ومجدداً، توضح الدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٨، أن هناك علاقة مباشرة بين معدل مشاركة النساء ومستوى تعليمهن، وأن كلاً من العنصرين يعزز الآخر. ففي نهاية عام ١٩٩٥، كانت نسبة ٨ في المائة فقط من النساء الحاصلات على تعليم ابتدائي يشاركن في القوى العاملة، بينما بلغ هذا الرقم ٨ر١٣ في المائة بين النساء الحاصلات على تعليم متوسط، و٣٠ في المائة بين الحاصلات على تعليم ثانوي، و٦٠ في المائة بين الحاصلات على شهادات جامعية، و٧٣ في المائة بين الحاصلات على شهادات جامعية عليا. وتظهر هذه الأرقام أن عمل النساء كان قد أصبح، بحلول عام ١٩٩٥، مركّزاً في مجالات تتطلب مستويات تعليمية متقدمة[٩٢].

وثمة دراسة أخرى (١٩٩٦) تنظر في التغير الملحوظ الذي طرأ على تفضيل النساء للتخصصات الأكاديمية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٦. ففي حين أنهن كن يشكلن ٢ر٩ في المائة، فقط من جميع خريجي إدارة الأعمال في عام ١٩٧٠، وصل هذا الرقم الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وبينما كانت النساء يشكلن ٧ر١٣ في المائة فقط من جميع خريجي الدراسات الطبية والزراعية في عام ١٩٧٠، ارتفع هذا الرقم الى ٤ر٥١ في المائة في عام ١٩٩٩. وبينما كنَّ يشكّلن ٤ في المائة فقط من جميع الخريجين في الميادين الفنية والهندسية في عام ١٩٧٠، ارتفع هذا الرقم الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦[٩٣].

وتشكل هذه الاحصاءات وثائق تبين ازدياد عدد النساء المتخصصات في الفروع الفنية أو في الأعمال التجارية. ولو أنشئت في الصناعة الغذائية وظائف ملائمة تحدد لها أجور واستحقاقات مناسبة، لأمكن أن يهتم المزيد من النساء المؤهلات بالعمل في هذه الصناعة. ومن المحتمل أن يكون هناك فعلاً نساء مستخدمات في الخدمات المرتبطة بهذه الصناعة، لكن هذه الخدمات ليست مشمولة بالدراسات المتوفرة في لبنان.

٣- فوارق الدخل، والأجور والاستحقاقات

للمعلومات المتوفرة في هذا المجال طابع عام إجمالاً، وهي لا تتصل تحديداً بالفوارق الموجودة في الصناعة التحويلية أو في الصناعة الغذائية. وقد أظهرت الدراسة التي أعدتها الجامعة اللبنانية الأمريكية في عام ١٩٩٨ بشأن النساء العاملات، والتي أجري فيها مسح تناول النساء العاملات إجمالاً (بصرف النظر عن القطاع)، أن المرأة العاملة ذات المستوى المتوسط في لبنان تكسب ما بين ٣٠٠ ٠٠٠ و٥٠٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية في الشهر. وليس بين النساء العاملات إلا نسبة ١١ في المائة تكسب المرأة ضمنها أكثر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة في الشهر. وتختلف الأجور وفقاً لمستوى التعليم، وهي تتدنى كثيراً عند الحاصلات على تعليم مهني[٩٤]. ويبين الجدولان ٦ و٧ مختلف الوظائف في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وما يقابلها من متوسطات الأجور.

---

(٩١) LAU, "Women in the labor force", *Al Raida*, vol. XV, No. 82, 1988.

(٩٢) Naguib Issa, *Diversity in Economic Activity in Lebanon* 1998 (in Arabic).

(٩٣) ESCWA, Statistical Unit, "The situation of men and women in Lebanon; a comparative statistical study", 1996.

(٩٤) LAU, "Women in the labor force", *Al Raida*, vol. XV, No. 82, 1998.

وتفيد الدراسة نفسها بأن ٣٩ في المائة من المجيبين يعتبرون انخفاض الأجور عائقاً يقف في وجه ازدياد القوى العاملة النسائية، و ١٨ في المائة يرون العائق في قلة فرص الترقي، و١٦ في المائة يرونه في محدودية الاستحقاقات. ولدى الإجابة عن سؤال حول حوافز العمل، ذكرت نسبة ٣٥ في المائة أن الحاجة الاقتصادية هي حافز رئيسي، واعتبرت نسبة ٢١ في المائة أن الاستقلال الاقتصادي يشكل حافزاً، وأفادت نسبة ٢٠ في المائة أن الحافز هو تحقيق الذات، وقالت نساء كثيرات أن توقعاتهن فيما يتصل بالتمييز في بعض الوظائف على أساس الجنس هي أمر مهم في اختيارهن لبيئة عملهن(٩٥).

وتشير هذه المعلومات الى أهمية دراسة الأجور وهياكل الوظائف وظروف العمل في الصناعات الغذائية، ومقارنتها بالظروف السائدة في القطاعات الأخرى. ومن هذه المقارنات يمكن الخروج، باستنتاجات حول الأسباب التي تجعل النساء يملن الى تجنّب العمل في قطاع الصناعة الغذائية، وخصوصاً عندما يكنّ في مستوى متوسط أو في مستوى اختصاصيات.

وهناك دراسة ثانية تقدم معلومات أوثق صلة بالموضوع لأنها تفيد عن فوارق الأجور في الصناعة التحويلية والصناعة، دون أي تحديد للمعلومات المتصلة بقطاعات الصناعة التحويلية(٩٦). وقد أجريت هذه الدراسة في عام ١٩٩٨، وهي تظهر أن أجور الرجال تفوق أجور النساء بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً في الزراعة، و٦٠ في المائة في الصناعة، و٦٥ في المائة في التجارة، و٦٧ في المائة في الخدمات. ويُضاف الى ذلك أن فوارق الأجور تزداد مع ترقّي النساء في السلّم الوظيفي: فالعمال المهرة يكسبون أكثر من نظيراتهم بـ ١٧ في المائة؛ والعمال الإداريون يكسبون أكثر من نظيراتهم بـ ٥٠ في المائة؛ وكبار الموظفين التنفيذيين يكسبون أكثر من نظيراتهم بـ ٥٤ في المائة. لكن الدراسة لا تخرج بأي استنتاجات حول ما إذا كانت فوارق الأجور هذه نتيجة لتمييز واضح في سوق العمل أو أنه يمكن ردّها الى عوامل أخرى مثل الأقدمية، والخبرة في العمل، وميادين الاختصاص المختارة. ويلزم مزيد من المعلومات لإجراء تقييم تام للبيانات.

٤- أعوام الخبرة

ليس في هذه الفئة إلا معلومات غير مباشرة تعتمد على احصاءات تتصل بالفئات العمرية للنساء العاملات، وتفيد دراسة نجيب عيسى بأن النساء يؤخرن التحاقهن بسوق العمل. وقد انخفض عدد النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً ويلتحقن بسوق العمل من ٦ر١٥ في المائة من النساء العاملات في عام ١٩٧٠ الى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وانخفض عدد النساء المتراوحة أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً من ٤ر١٩ الى ١ر١٦، في المائة، بينما ازدادت النسبة بين عمري ٢٥ و٤٩ عاماً من ٨ر٤٦ الى ٦٨ في المائة.

وتظهر الدراسة نفسها أن أعمار العاملات أصغر من أعمار العاملين، إذ أن ٨٢ في المائة من العاملات هن تحت سن الـ ٤٥، بينما يبلغ هذا الرقم ٦٨ في المائة بين الرجال. وتذهب الدراسة أن هذا الأمر قد يكون مردّه الى أن النساء العاملات يتركن العمل عندما يتزوجن(٩٧). ويؤكد مسح الحِرَف أن خبرة غالبية العاملات في العمل تقل عن ١٠ سنوات، لكن النساء العاملات في قطاع الحِرَف يجمّعن، إجمالاً، خبرة أطول من خبرة الرجال(٩٨).

---

(٩٥) المرجع نفسه.

(٩٦) Naguib Issa, *Diversity in Economic Activity in Lebanon*, 1998.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الاحصائي للقطاع الحِرَفي في لبنان، بيروت، ٢٠٠٠.

ولا تتيح لنا الدراسة الخروج بأكثر من تعميمات غير حاسمة فيما يتصل بأعوام الخبرة لدى النساء العاملات باعتبارهن فئة عامة، كما أنها لا تأتي بمعلومات مباشرة عن النساء العاملات في الصناعة التحويلية أو في الصناعة الغذائية وينبغي جمع المزيد من المعلومات عن هذه المسألة.

٥- التدريب في ميدان الصناعة الغذائية

تكاد الدراسات المستعرضة في هذه الورقة لا تتضمن أي معلومات عن التدريب في ميدان الصناعة الغذائية. وحتى دراسة الإسكوا الميدانية التي أعِدَّت في عام ١٩٩٩ حول الصناعة الغذائية لا تقدم إلا القليل من المعلومات عن التدريب. وينبغي إجراء دراسات متابعة تتناول مدى توفر التدريب.

وبين الشركات الخمس التي تعمل في الصناعة الغذائية والتي ردّت على الاستبيان، كان هناك أربع شركات تعمل في التعليب وواحدة تعمل في مجال الحبوب. وفيما يخص قضايا النوع الاجتماعي والعمالة، استُمدت من الاستبيانات المعلومات التالية:

فيما يتعلق بمشاركة كل من الجنسين: أفاد المديرون الذين ردوا على الاستبيان أن النساء يشكلن نسبة ٤٠-٥٥ في المائة، على الأقل، من العاملين في ثلاث شركات. وأفادت الشركة الرابعة أن النساء يشكّلن ٢ر٨ في المائة فقط من عمالها، ولم تقدم الشركة الخامسة أي معلومات؛

وفيما يتعلق بالتركّز المهني: قدمت ثلاث شركات فقط معلومات تبين موقع تركُّز الموظفات حسب المركز الوظيفي. وأفادت إحدى هذه الشركات، إذ تناولت في ردها ما يختص بتوزع الجنسين في مجال الملكية ومراكز الإدارة العليا، بأن فيها مالكاً واحداً من الذكور؛ وأفادت الشركتان الأخريان أن معدلات النساء فيهما تتراوح بين ٤٠ و٥٥ في المائة؛

وفي فئة الاختصاصيين التقنيين والموظفين الفنيين: تراوحت المعدلات بين أعداد متساوية للرجال والنساء في إحدى الشركات، و ٦٠ في المائة للنساء في الشركة الثانية، و ١٠ في المائة للرجال في الشركة الثالثة. وفي وظائف الإدارة والمبيع، تراوحت نسبة العاملات بين ٤٥ في المائة في الشركة الأولى، و٥٣ في المائة في الشركة الثانية، و٦٣ في المائة في الشركة الثالثة؛

وفيما يتعلق بالانتاجية طلب الى مرسلي الردود إجراء ترتيب لمختلف العوامل التي تؤثر في معدلات الانتاجية ولأهمية المنافسة المحلية والأجنبية، وكذلك لأثر انعدام الخبرة والعجز عن استثمار القوى العاملة المنتجة المحلية؛

وفيما يتعلق بالتدريب: حدد المجيبون مراتب للاجراءات المختلفة اللازم اتخاذها لرفع معدلات الانتاجية. وقد حدد المديرون مرتبة عالية لـ "تدريب الموظفين على تحسين مهاراتهم" و لـ "استكمال وتطوير التجهيزات في المؤسسة".

٦- المرأة والرجل في شركات الصناعات الغذائية [٩٩]

"الكونسروة الحديثة، شتورة" هي شركة تابعة للقطاع الخاص أنشئت في عام ١٩٦١ وتطورت الى أن أصبحت من المؤسسات اللبنانية القوية العاملة في الصناعة الغذائية. وإمعان النظر في هذه المنظمة يعطي فكرة عن البيئة التي يعمل ضمنها الرجال والنساء في الصناعة الغذائية. وبوجه الإجمال، تشكل النساء ٢٥ في المائة من الموظفين. وتقول الإدارة أن الرجال والنساء يتلقون أجوراً متساوية عن عملهم وأنه ليس بين الفئتين فوارق تتصل بدوام العمل. وترأس أمرأتان إدارة التسويق وإدارة مراقبة النوعية (وهما اثنتان من ست إدارات تتكون منها الشركة).

وقد جرت العادة على أن تُحصر بالنساء إدارة بعض خطوط الانتاج التي منها، مثلاً، المخللات، لأنه يُعتبر أن هذه الفروع تستلزم مهارات هي، "تقليداً" أنثوية. والعمل في هذه المؤسسة روتيني، والنساء يعملن طوال النهار في ملء المرطبانات بالمخلل أو بإزالة القشر المتبقي على الجزر الذي قشِّر بالآلات. ولا يستخدم أي رجل لهذا النوع من الأعمال.

ورغم تقيّد الشركة بقانون العمل اللبناني فيما يتعلق بإجازات الأمومة واستحقاقاتها، تميل النساء الى ترك العمل بعد الزواج. وفي هذه الممارسة، وفي تكوُّن غالبية القوى العاملة النسائية من عمال موسميين وعمال خطوط انتاج هم، في أحيان كثيرة، أميون وغير مهرة، ما يفسر محدودية فرص الترقي المفتوحة للعاملات.

وتشكل شركة ميمونه لتجهيز الأغذية، التي أُنشئت في عام ١٩٨٩، مثالاً مفيداً عن دور النساء في تجهيز الأغذية. ففي أوج النزاع الأهلي الذي حصل في لبنان، بدأت شقيقتان من عين القبو بالتفكير في مشروع يؤمن العمل لسكان القرية العاطلين عن العمل بسبب صعوبة الانتقال الى الأماكن التي تعرض فيها وظائف. وخرجت الشقيقتان بفكرة تجهيز الأغذية بأسلوب منزلي، وحولتا قبو منزل والديهما الى مشغل، وأخذتا وصفات من مُسنّي القرية، وساعدهما استاذ في تكنولوجيا الأغذية على انشاء "ميمونه".

وبناءً على الاقتناع بأن النساء وحدهن يتحلّين بالصبر والدراية اللازمين لانتاج أغذية من هذا النوع، وظّفت الشقيقتان في مشروعهما مجموعة من النساء. وباستثناء وظيفتين لسائقين، تشغل النساء جميع الوظائف الدائمة في ميمونه، في الإدارة والمشغل على السواء. ويحصل الموظفون على أجور مستوفية لمعايير قانون العمل اللبناني، وعلى استحقاقات تامة.

وغالبية الموظفات عازبات ويعشن على مقربة من مقر العمل. ومجرى العادة هو أن المرأة تترك عملها عندما تتزوج، إما لأنها تنتقل مع زوجها الى منطقة أخرى وإما لأن المعايير الاجتماعية، الثقافية تدفعها الى البقاء في المنزل. ولكن هناك عدة حالات عادت فيها النساء الى العمل بعد الزواج والإنجاب، بغية تكملة دخل الأسرة. وليس في مكان العمل مرافق للعناية بالأطفال. وقد دُرِّبت امرأتان معوقتان وأصبحتا من موظفات خط الانتاج في ميمونه. واستطاعت منظّمتا مشروع ميمونه أن تجمعا بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الأرباح.

---

(٩٩) خلاصة تستند الى مقابلات أجريت مع مديري الشركتين.

ولا يزال هناك ثغرات عديدة في المعلومات المتاحة عن ظروف العمل في قطاع الصناعة التحويلية في لبنان. بل ان المعلومات المتوفرة عن الصناعة الغذائية والقضايا المرتبطة بموضوع المرأة والرجل هي في تناقص. وتكشف الدراسات الأولية عن وجود نساء كثيرات (٤٣١٨ امرأة) يعملن في الصناعة. وتدعو الحاجة الى إجراء المزيد من المسوح الميدانية المفصلة لتحديد العوامل التي تجتذب النساء الى بعض أنواع الوظائف في مجال الصناعة أكثر مما تجتذبهن وظائف أخرى كالوظائف الفنية أو الإدارية. ولو أجريت دراسات إضافية عن الخدمات المتصلة بالصناعة لأمكن أن تُظهر ما إذا كانت النساء ينجذبن الى المراكز الفنية والإدارية التي يضمها هذا القطاع، وأن توضح ظروف العمل التي يعشن فيها (انظر المرفق).

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

لدى لبنان استراتيجية وطنية لمتابعة مؤتمر بيجين تقتضي إدراج موضوع المرأة والرجل ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، لكن الإرادة السياسية اللازمة لذلك لا تزال ضعيفة. فالإدراج لم يتحقق بعد، وتنفيذ الخطة والاستراتيجية الوطنيتين بطيء جداً. وللمعلومات أهمية حاسمة بالنسبة لوصول صانعي السياسات الى هدفهم المتمثل في إدراج منظور عن قضايا المرأة والرجل ضمن أنشطتهم وبرامجهم. وليس في لبنان إجمالاً، وفيما يتعلق بالزراعة خصوصاً، بيانات دقيقة ومتماسكة وقابلة للمقارنة ومفصلة حسب موضوع المرأة والرجل؛ وما هو موجود من هذه البيانات لا يجسّد مساهمة المرأة في الاقتصاد بكامل مداها.

وتشترك الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في وضع السياسات والاستراتيجيات وأُطر التحليل أكثر مما تشترك في تغيير القواعد الثقافية وأساليب التفكير التي يتبعها الجمهور إجمالاً. وحتى الآن لا تزال مؤسسات القطاعين العام والخاص، على السواء، غير مجهزة بالقدرات اللازمة لتضمين مراحل التخطيط وصنع القرار التي تجتازها استراتيجية تختص بإدراج موضوع المرأة والرجل في المجرى الرئيسي للأنشطة. ثم ان الروابط القائمة بين جهات الاتصال أو اللجان الوزارية المعنية بهذا الموضوع، من جهة، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، من جهة ثانية، هي روابط ضعيفة، ولذا فلا فعالية لها في معالجة المواضيع ذات الأولوية أو القضايا القطاعية المحددة.

وبين المشاكل التي يواجهها الرجال والنساء العاملون في الزراعة في لبنان مشاكل هيكلية تعود الى الإهمال المستمر للقطاع في الخطط والسياسات الحكومية.

وتشكل محدودية الوصول الى الموارد قيداً رئيسياً يعرقل عمل الرجال والنساء، على حد سواء، في القطاع الزراعي. لكن هذا النوع من القيود أشد تأثيراً في النساء. فمحدودية حصولهن على السُلف تتفاقم بعدم امتلاكهن لأراضٍ يمكنهن استخدامها كضمانة. وفي العادة، لا توجه برامج الإرشاد الى تلبية احتياجات العاملات.

وبالرغم من أن قانون العمل اللبناني لا يميز على أساس الجنس، تعمل المعايير التقليدية، في كثير من الأحيان، ضد الحقوق المكتسبة الأساسية للمرأة.

ويدل تركّز النساء في الأعمال الموسمية والمؤقتة وفي الأعمال الأسرية غير المأجورة على أن النشاط الاقتصادي، بحد ذاته، ليس بالضرورة تمكينياً. فالنساء اللواتي يرأسن أسرهن هن وحدهن اللواتي يكسبن الرزق. والنساء اللواتي يحصّلن تعليماً أعلى يبلغن درجة أعلى نسبياً فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرارات في أسرهن.

وتشير البيانات المتاحة بشأن العمالة الى أن الكثيرات من اللبنانيات العاملات يحققن دخلاً متدنياً نسبياً في القطاع الخاص ولا يستطعن تأمين معيشتهن.

وتتضمن المؤلفات التي تنشر دلائل على أن النساء معرضات بشدة لخطر الوقوع في الفقر. كما أنه يصعب عليهن أكثر، في العادة، أن يصمدن للفقر ويتغلبن عليه. ومع أنه ليست هناك بيانات دقيقة عن

الفقر في لبنان، تذهب بعض الدراسات الى أن النساء الريفيات والأسر التي ترأسها نساء هن أضعف في مواجهة الفقر من الرجال الذين يوجدون في ظروف مماثلة.

باء- التوصيات

١- توصيات عامة

١- إذكاء الوعي بالمساواة بين الجنسين توخياً لتغيير مواقف الموظفين، في القطاعين العام والخاص على السواء، من علاقات موضوع المرأة والرجل، وذلك، مثلاً، من خلال الآلية التي تؤدي دور جهة اتصال معنية بموضوع المرأة والرجل ومن خلال إعادة النظر في اجراءات العمل بغية زيادة معدلات مشاركة المرأة.

٢- اضطلاع وزارتي الزراعة والصناعة وسائر الوكالات بتنفيذ برامج لإرشاد وتدريب المزارعات والعاملات تناسب احتياجات النساء وظروفهن.

٣- إجراء الأبحاث الزراعية والصناعية اللازمة لفهم ومعالجة القيود التي تفرض على النساء والقضايا التي تهمّهن، بغية تحسين كفاءاتهن وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي.

٤- استكشاف الروابط التي تربط بين القطاع الزراعي، والقطاع غير الرسمي لتجهيز المنتجات الزراعية، وقطاع الصناعة الزراعية، توخياً لفهم وتعزيز دور المرأة في هذه المجالات.

٢- توصيات محددة[١٠٠]

(أ) الأنشطة المدرّة للدخل

يوصى بالتماس مصادر دخل بديلة لتحسين انتاجية النساء في الأرياف:

(١) مشاريع للانتاج الحيواني تتناول، مثلاً، تربية الدجاج، والماشية، ودود القز، والنحل؛
(٢) انتاج المحاصيل، وضمن ذلك زراعة الخضار والثمار والزراعة في الدفيئات؛
(٣) الصناعة المنزلية، ومن ذلك، مثلاً، تجهيز الأغذية ومنتجات الألبان.

وينبغي أن يسبق هذه الأنشطة إجراء مسوح ودراسات جدوى تتناول، تحديداً، التوصل الى فهم الاحتياجات والأولويات الحقيقية على مستوى المجتمع المحلي، وينبغي أن يليها الاهتداء الى مشاريع محددة لكل مجال وتنفيذ واحد أو اثنين من المشاريع النموذجية. وينبغي الاتصال بالمنظمات غير الحكومية الناشطة على الصعيد المحلي من أجل أعمال التنفيذ والمتابعة. ولكن ينبغي، لضمان تنفيذ أي من البرامج بفعالية، انشاء وحدة للرصد والتقييم في وزارة الزراعة أو في وزارة أخرى معنية أو في معهد للإشراف والمشورة الفنيين الخاصين بالمشاريع الجارية.

---

(١٠٠) خلاصة مستمدة من تقرير أعدّته الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ١٩٩٤.

(ب) أعباء العمل الواقعة على النساء

قد تؤدي أعباء العمل الواقعة على النساء الى عرقلة ازدياد الانتاجية وتوفير الرعاية الوافية للأطفال، والى تعريض صحة النساء أنفسهن للخطر؛ ومن شأن استخدام تكنولوجيا وأدوات تحقق وفراً في الأيدي العاملة النسائية في مجالات انتاج الأغذية، وتجهيزها وحفظها بعد الحصاد، وتحضيرها، أن يخفف هذه الأعباء عنهن.

(ج) الأنشطة التعاونية

يمكن، في البرامج التعاونية والمشاريع المنظمة التي تشمل، مثلاً، النوادي النسائية، تجميع جهود النساء بغية أداء بعض المهام ضمن السلسلة الغذائية، ومن ذلك استخدام الآلات اللازمة لما بعد الحصاد على أساس تعاوني؛ وتأمين حصول النساء على الأراضي؛ وتحسين فرص التسويق؛ وتسهيل الحصول على الخدمات الإرشادية، والأدوات، والاستفادة من أنماط الزراعة البديلة.

(د) برامج الإرشاد

ينبغي تصميم برامج الإرشاد الزراعي على أساس نهج يختص بموضوع المرأة والرجل ويشمل النساء والرجال على السواء ويفتح للمهندسات الزراعيات فرصة العمل كمرشدات.

(هـ) مرافق رعاية الأطفال

يمكن لمرافق رعاية الأطفال التي تتلقى الدعم المالي، سواء أكانت رسمية أم منشأة بجهد نسائي تعاوني، أن تخفف كثيراً من الأعباء الواقعة على المرأة، ولا سيما المرأة التي تعمل في الحقول.

(و) التقلبات الموسمية

ينبغي أن تستند جهود التنمية الى استراتيجيات تنظر في الإمكانات التالية:

(١) البدء بزراعة محاصيل مُدرّة للدخل (تتاح في مواسم الكساد) سهلة التخزين، ومتعددة الأغراض، ومغذية، وأقل استخداماً، نسبياً، للأيدي العاملة؛

(٢) تحسين أساليب الحفظ والتخزين التي تتناول، مثلاً، مخزونات الأغذية التي لها أهمية أساسية بالنسبة لقدرة الأسرة على التصدي للتقلبات الموسمية لأنها لا تمثل فقط فائضاً يمكن استهلاكه خلال فترات الكساد، بل تمثل أيضاً قدرة احتمالية على كسب المال النقدي عند الحاجة؛

(٣) إنشاء صناديق مالية أهلية أو مخزونات غذائية مثل "بنوك الحبوب" (لضمان سلامة النساء في فترات نقص الأغذية)؛ ويمكن تحقيق ذلك على مستوى المجتمع المحلي، ضمن مؤسسات رسمية أو غير رسمية؛

(٤) تنفيذ برامج للتعليم التغذوي تخصص للنساء، وتتناول سلسلة أنماط انتاج الأغذية وتجهيزها وإعدادها، وتتيح للنساء الجمع بين رخص الأطعمة وكفايتها الغذائية.

(ز) عدم وجود نصوص قانونية

ينبغي بذل الجهود لايجاد حل لعدم وجود نصوص قانونية تسري على العمالة الزراعية؛ وينبغي توسيع نطاق القوانين الاجتماعية وإصدار نصوص جديدة لتنظيم العمالة في القطاع الزراعي وتوفير تأمين منصف لجميع موظفي القطاعات الانتاجية. وينبغي إنفاذ قانون الضمان الاجتماعي الوطني فيما يتعلق بإجازة الأمومة والتأمين الصحي (في الوقت الحاضر، يتحمل أصحاب العمل مسؤولية تقديم هذه الخدمات، وفي وسعهم تجنب توظيف النساء بسببها)، وجعل هذا القانون يشمل العمال الموسميين والعمال الذين يشتغلون في الزراعة على المستوى المنزلي وعلى أساس أجر يومي.

(ح) وضع المرأة

الرجال هم، في معظم الحالات، المالكون القانونيون للأرض، وليس للنساء إلا حقوق الانتفاع أو حق العمل بعد الحصول على إذن من أزواجهن. لذلك يجب تغيير قوانين الملكية العقارية والإرث وحقوق استخدام الأراضي، وايجاد وسائل وأساليب تكفل تغيير المواقف بين الرجال والنساء.

٣- توصيات ذات صلة بالمعلومات

يمكن سد ثغرة البيانات ضمن مساهمة المرأة في الانتاج الزراعي بواسطة ما يلي:

(أ) صوغ استراتيجية عمل لتحسين إعداد ونشر البيانات المفصلة حسب موضوع المرأة والرجل بغية تقديمها الى صانعي القرار؛

(ب) وضع إطار لإجراء تقييم ريفي تشاركي يدفع الى الأمام عجلة التخطيط الذي يستجيب لمتطلبات موضوع المرأة والرجل؛

(ج) إجراء مسوح للقطاع غير الرسمي تراعي موضوع المرأة والرجل وتستهدف إجراء تحديد كمي لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد باستخدام بيانات مفصلة حسب الجنس؛

(د) إجراء مسوح وتقييمات ريفية تشاركية لمختلف المناطق الزراعية في لبنان من أجل تقدير الأدوار الحكومية وسائر الوكالات المشتركة في التنمية الزراعية بتصميم تدخلات تستجيب لطالبي هذه الأنشطة؛

(هـ) إجراء مسح للأسر التي ترأسها نساء يعملن في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي؛

(و) ضمان اشتمال جميع المسوح على نظام للرصد يفيد في تحليل مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني، وتقييم احتياجات النساء من حيث الدخل والتسليف والاستثمار.

٤- توصيات ذات صلة بالمؤسسات

يمكن تعزيز دور المؤسسات الموجودة الآن بواسطة ما يلي:

(أ) تحسين قدرة الآلية الوطنية المعنية بالمرأة ووزارتي الزراعة والصناعة على إدراج منظور موضوع المرأة والرجل ضمن برامجها وخطط عملها؛

(ب) تدريب موظفي وزارة الزراعة على منهجية وأساليب التقييم الريفي التشاركي توخياً للاضطلاع ببرامج إرشادية وغير إرشادية موجهة تستجيب لطالبي هذه الأنشطة؛

(ج) التشجيع على تعيين المزيد من النساء في مناصب المسؤولية ضمن المجالس واللجان والمؤسسات الحكومية الزراعية والصناعية.

المرفـــق(*)

مبادئ توجيهية لجمع المعلومات المتصلة بموضوع المرأة والرجل من مؤسسات تجهيز المنتجات الزراعية

ألف- بيانات أساسية عن الشركة

(أ) المنتجات والأسواق
(ب) تطور الشركة
(ج) أهداف الشركة

باء- الهيكل التنظيمي

(أ) نوع الإدارة

(ب) وصف الأساس الذي يقوم عليه توظيف القوى العاملة (توظيف دائم أو مؤقت أو موسمي)، والتوظيف حسب الجنس.

جيم- وصف الأعمال

(أ) الحجم
(ب) المكان
(ج) المنتجات

دال- وصف المنشأة المادية والآلات وطبيعة أنشطة العمال (محددة حسب موضوع المرأة والرجل)

هاء- ظروف عمل الموظفين في الشركة (إجمالاً وحسب الجنس)

واو- الأعمال المحددة (مثلاً: الأعمال التي تشارك فيها النساء بقوة)

زاي- ظروف عمل العمال، حسب موضوع المرأة والرجل

١- الموظفون

(أ) حجم القوى العاملة وهيكلها
(ب) عدد العاملين في الإدارة، حسب الجنس، ونسبة المديرين الى المستخدمين
(ج) نسب القوى العاملة الدائمة والموسمية والمؤقتة، حسب الجنس

(*) استناداً الى "Gender in agribusiness project", University of Illinois at Champaign-Urbana, www.uicu.edu/ips/wid/gap و UNIDO, *Find Report on Expert Group Meeting on Women in Industry*, 1996.

(د) جنسيات القوى العاملة وأماكن إقامتها الدائمة، حسب الجنس
(هـ) المؤهلات (التعليم، التدريب، القوة البدنية)

٢- دوام العمل

(أ) طول النوبات وفترات الاستراحة والعمل الليلي والعمل النهاري
(ب) استراحة الغداء: طولها، وهل يشملها الأجر المدفوع
(ج) العمل الإضافي: تيسّره، وهل هو اختياري أم إلزامي
(د) طول العمل الأسبوعي: مجموع ساعات العمل في الأسبوع
(هـ) تحليل مقارن لطول نوبات العمل وأساليب الدفع للموظفين الدائمين والمؤقتين

٣- قواعد وممارسات التوظيف والتعويض

(أ) سياسات توظيف النساء
(ب) سياسات الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، فوارق بين المرأة والرجل والفوارق التعاقدية
(ج) السياسات المتعلقة بالمرأة المتزوجة والمرأة الحامل
(د) السياسات المتعلقة بعبء إزدواجية عمل المرأة؛ (علاوات الإجازة العائلية، ودوام العمل المرن، ورعاية الأطفال في مكان العمل)
(هـ) الاستحقاقات: العطلة المدفوعة الأجر، الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، إجازة الأمومة المدفوعة الأجر

٤- علاقات المشرفين/القوى العاملة

(أ) شكل عقود واتفاقات العمل
(ب) حقوق العمال في تشكيل المنظمات والدور المقارن للنساء في تأليف الجمعيات واختيار ممثلين عنهن
(ج) درجة الإشراف
(د) مقدار التدريب الذي يؤمَّن للعمال
(هـ) التفاعل بين الموظفين والمشرفين: أسلوب وطريقة التواصل
(و) مدى حصول الترقيات، حسب موضوع المرأة والرجل

٥- الظروف المادية للمنشأة؛ الصحة والسلامة (حسب موضوع المرأة والرجل)

(أ) عمليات تدقيقات السلامة
(ب) العناية بالصحة: الوصول الى المراحيض وتأمين الإسعافات الأولى
(ج) السلامة: وتيرة الحوادث والتدابير التي تُتخذ لدرئها، والظروف التي توجد فيها المراحيض
(د) الأمراض المرتبطة بالعمل

٦- موقع المنشأة المادية بالنسبة الى مساكن الموظفين

(أ) وسائل النقل
(ب) طول الوقت اللازم للوصول الى مقر العمل
(ج) النفقات

٧- المرأة في بيئة العمل

(أ) المشاكل وطبيعتها
(ب) التغييرات أو التحسينات التي تقترح النساء إدخالها
(ج) أعمال أخرى مدرّة للدخل
(د) كيف تنفق المرأة دخلها

٨- فرص التطور الوظيفي المتاحة للنساء في الشركة، وفرص انتقالهن الى مؤسسات أخرى

المراجع

١- المراجع العربية

الأمم المتحدة، الجمهورية اللبنانية. المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية، ٢٠٠٠، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإنتاجية وتطور الصناعات الغذائية في دول مختارة في منطقة الإسكوا، نيويورك، ١٩٩٩. (E/ESCWA/ID/1999/11)

_____. الفقر في لبنان. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٢)، نيويورك، ١٩٩٦.

_____. المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠، العدد العشرون، نيويورك، ٢٠٠٠.

_____. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ESCWA/ED/1999/5).

_____. جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة، رؤى نظرية واعتبارات عملية (E/ESCWA/SD-WOM/1999/1)، نيويورك، ٢٠٠١.

_____. "مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة"، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، ١٩ (E/ESCWA/SD-WOM/1994/1).

_____. خطة عمل لإدراج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/6).

_____. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، نيويورك، ٢٠٠١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة. دراسة أولية للبنيات الإنتاجية والتسويقية الزراعية في لبنان، بيروت، ١٩٩٩.

_____. التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية في لبنان لعام ٢٠٠٠، بيروت، ٢٠٠١.

_____. النتائج الإجمالية للإحصاء الزراعي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

_____. نظم الرقابة على الأغذية لحماية المستهلك، بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٠.

_____. الزراعة في لبنان ١٩٩٨ و١٩٩٩، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

_____. دور صناديق الائتمان في التنمية الريفية. نبيلة شويري سابا، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

_____، وزارة الشؤون الاجتماعية. المسح الإحصائي للقطاع الحرفي في لبنان، بيروت، ١٩٩٩.

_____، وزارة الصناعة. تقرير عن الصناعة في لبنان، ١٩٩٨-١٩٩٩، إحصاءات ونتائج، بيروت.

_____، وزارة الزراعة والفاو. النتائج الإجمالية للإحصاء الزراعي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

_____، إدارة الإحصاء المركزي. القوى العاملة في عام ١٩٩٧، العدد ١٢.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. التقرير الوطني الموحد في تنفيذ منهاج عمل بيجين ١٩٩٩.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. التقرير الرسمي الأول حول اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

جريدة النهار. "مشروع دعم الصادرات اليوم أمام مجلس الوزراء: هل ينصف المزارع قطاعاً يعيل ربع لبنان"؟ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

جاك قبانجي، أسعد الاتات. المرأة العاملة في لبنان، نتائج ميدانية وتحليلية. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، ١٩٩٧، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

٢- المراجع الأجنبية

Abou Habib, L. Lena 1998. "Mainstreaming a gender perspective into policies, plans and programmes at the national level: a model action plan". Second Arab Meeting for Follow-up to Beijing Conference. Beirut, 12-15 December 1998.

Baden, S. 1992. "The position of women in Islamic countries: possibilities, constraints and strategies for change". *Bridge (development-gender)*, Report No. 4. Institute of Development Studies, University of Sussex. September 1992. www.ids.ac.uk/bridge.

_____. 1998. "Gender issues in agricultural liberalization". Topic paper prepared for Directorate General for Development (DGVIII) of the European Commission. *Bridge (development-gender)*, Report No. 41. Institute of Development Studies, University of Sussex. January 1998. www.ids.ac.uk/bridge.

Byrne, B. and others. 1996. "National machineries for women in development: experiences, lessons and strategies for institutionalizing gender in development policy and planning". *Bridge (development-gender)*, Report No. 36. Institute for Development Studies, University of Sussex. May 1996. www.ids.ac.uk/bridge.

EIU (Economist Intelligence Unit). 2000. "Country profile: Lebanon 1999-2000". www.eiu.com.

European Council. "Gender mainstreaming: conceptual framework, methodology and presentation of good practices". Final report of Activities of the Group of Specialists on Mainstreaming (EG-S-MS). Strasbourg. www.dhdirhr.coe.fr/equality.www.coe.fr/cm/reports/1998/98qreq1.htm.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 1995. "Women, agriculture and rural development: a synthesis report of the near east region". Prepared under the auspices of FAO's Programme of Assistance in Support of Rural Women in Preparation for the Fourth World Conference on Women, and the Regional Plan of Action for Women in Agriculture in the Near East (RPAWANE 2000).

_____. 1999a. "Filling the data gap". Prepared by the Statistics Division (Economic and Social Department) and the Women and Population Division (Sustainable Development Programme). www.fao.org.

_____.1999b. "Gender issues in land tenure". High Level Consultation on Rural Women and Information. Rome 4-6 October, 1999.

_____. 2000a. *Programme for the World Census of Agriculture 2000*. Prepared by the Statistics Division of FAO. www.fao.org/docrep/X2785e/.

_____. 2000b. *The Role of Information, A Strategy for Action*. Rome. 2000.

_____. "Women: The key to food security". www.fao.org/docrep/X0171e/.

LAU (Lebanese American University). 1997. "Women in agriculture". *Al-Raida*. Vol. XV, No. 79. Fall 1997.

_____. 1998. "Women in the labor force". *Al-Raida*. Vol. XV, No. 82. Summer 1998.

Lebanon. 1996. Agricultural Research Institute. "Lebanese agricultural research strategy". Beirut.

_____. Ministry of Agriculture. 1994. "Women in agriculture in Lebanon". National report in preparation for the Policy Framework and Regional Programme of Action for Women in Agriculture in the Near East and the Fourth World Conference on Women. Beijing, 1995.

_____. Ministry of Industry. "Industrial strategy report: Findings and analysis". In cooperation with GTZ German Technical Cooperation.

Masika, Rachel and Joekes, Susan. 1996. "Employment and sustainable livelihoods: a gender perspective". *Bridge (development-gender)*, Report No. 37. Institute of Development Studies, University of Sussex. www.ids.ac.uk/bridge.

National Commission for Lebanese Women (NCLW). 1998. "The National CEDAW report" (in Arabic). www.nclw.org.lb/resource.htm.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1998. Development Assistance Committee. *Source Book on Concepts and Approaches Linked to Gender Equality*. Paris. www.oecd.org/dac/gender/sourcebook.htm.

Oxaal, Z. and Baden, S. 1997. "Gender and empowerment: definitions, approaches and implications for policy". *Bridge (development-gender)*, Report No. 40. Institute for Development Studies, University of Sussex. October 1997. www.ids.ac.uk/bridge.

Scalkwyk, Johanna. 2000. "Exercises in gender mainstreaming". *Gender in Development Monogram Series #8*. May 2000. www.undp.org/gender.

Quisumbing, A.R., and others. 1995. "Women: The key to food security". International Food Policy Research Institute (IFPRI). www.IFPRI.org.

United Nations. 2000a. "Report of the ad hoc committee of the whole of the twenty-third special session of the General Assembly". Supplement No. 3 (A/S-23/10/Rev.1). New York.

_____. 2000b. *The World's Women 2000, Trends and Statistics*. Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs. New York.

United Nations, ESCWA and Mercy Corps International. "Bebnine household survey". 9 June 2000. Unpublished - Lebanon.

UNDP (United Nations Development Programme) and the Consultation and Research Institute. 1998. "Poverty and gender profile in the Baalbeck-Hermel region": Volumes I and II. Beirut.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2000. *The State of World Population*. www.unfpa.org/swp/2000/english.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). 1996. *Final Report of Expert Group Meeting on Women in Industry*. 10-12 July 1995. Vienna (US/GLO/95/007).

UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 1999a. "Al-kashef in gender and development: reference toolkit" (in Arabic). Western Asia Regional Office, Amman.

_____. 1999b. *UNIFEM 1999 Annual Report*.

_____. 2000. Regional Unit of Post Beijing Follow-Up Project, Western Asia, *Arabiyya* 21, Issue 5 September 2000.

UNIFEM and the EU. "Gender toolkit" (in Arabic).

World Bank. 2000a. "Engendering development – through gender equality in rights, resources, and voice". *Policy Research Report*. www.worldbank.org/prp.

_____. 2000b. *World Development Indicators 2000*.

_____.*Advancing Gender Equality: World Bank Action Since Beijing. Special Report.* www.worldbank.org/gender/beijing5/specialreport/report htm.

_____. *Toolkit on Gender in Agriculture*. www.worldbank.org/gender.